الدورة الانتخابية الخامسة
السنة التشريعية الثانية
الفصل التشريعي الثاني

جلسة رقم (١٤)
الثلاثاء (١٢/ايلول/٢٠٢٣) م

م/ محضر الجلسة

عدد الحضور (النِصاب متحقق).

بدأت الجلسة الساعة (٢:٥٢) ظهراً.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

نيابة عن الشعب نفتتح أعمال الجلسة الرابعة عشر الدورة الانتخابية الخامسة السنة التشريعية الثانية الفصل التشريعي الثاني، وخير ما نفتتح به تلاوة آيات من القرآن الكريم.

- السيد همام عدنان (موظف):-

يقرأ آيات من الذكر الحكيم.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

تسلمت رئاسة المجلس طلبات عديدة من السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب مشفوعة بتواقيعهم وأيضاً من اللجان النيابية المختصة تتعلق بالأزمة المائية في البلد خصوصاً خلال هذه الفترة الاخيرة وتضمنت طلبات استضافة الوزراء المعنيين للوقوف على هذا الموضوع وما هي الخطوات الحكومية للمعالجات، سواء المعالجات الداخلية أو مع بلدان المنبع، لذلك تم تحديد جلسة هذا اليوم لاستضافة الوزراء المعنيين وجدول الاعمال يقتصر فقط على فقرة دعوة عامة لمناقشة حول أزمة المياه بحضور وزيري الخارجية والموارد المائية.

السيدات والسادة النواب إجراء تنظيمي في المجلس تنفيذاً لأحكام قانون المستشارين الذي تم نشره في الجريدة الرسمية والقانون مشرع في الدورات السابقة وقد نفذ القانون بعد أن نشره رئيس الجمهورية وأرسل إلى النشر وأصبح لزاماً تطبيق قانون المستشارين الذي حدد المستشارين في الرئاسات بعدد لا يزيد عن (٦) وفي ذات القانون أعطى للسلطات ستة أشهر لتطبيقه وبالتالي أصبح لزاماً على المجلس تخفيض عدد المستشارين بما ينسجم مع القانون وهذا يتطلب أيضاً تصويت من المجلس لتحديد من هي مكاتب المستشارين التي تبقى ومن هي التي تحال إلى التقاعد أو تسكين درجتهم الوظيفية حسب تقديم المعفي من المنصب.

لذلك أطلب إضافة فقرة على جدول الأعمال للتصويت على هذه الفقرة، ماهي الملاحظات عليه ؟ القانون على جنب يجب تطبيقه.

نحن الآن كرئيس مجلس ونائبيه نتعرض إلى مخالفة مالية بسبب عدم تطبيق القانون والمشكلة في صرف الرواتب للموظفين، والمكاتب توقفت، نحن نتحدث عن من هي المكاتب من التي أبقيناها الآن سوف أقرأها عليكم، لا هذه صلاحية للرئاسة من التي أبقينا عليها من المكاتب؟ وأي مستشار سوف يبقى؟ المستشار المالي؟ أم مستشار حقوق الإنسان؟ من غير أسماء، هذه الأسماء للمجلس أي لرئيس المجلس ونائبيه حسب صلاحياتهم، نحن نطبق الشروط وانا أتحدث عن الهيكل الوظيفي الآن حتى نحسم موضوع تقليل أعدادهم، أي الآن المكاتب الملغاة عشرة والمتبقي ستة أي قلصنا من ستة عشر إلى ستة بموجب القانون وهذا يحتاج إلى تصويت وليس على الأشخاص، نعم ملزمين بتطبيقه.

أطلب من السيدات والسادة أعضاء المجلس التصويت على إضافة هذه الفقرة: تنظيم عمل المستشارين في المجلس، تصويت لتكون الفقرة أولاً على جدول الأعمال، نعم.

(تم التصويت بالموافقة).

مفاد القرار:-

إستناداً للمواد (٤٧) أولاً / سابعاً و (٤٨) و (٥٠) أولاً وثالثاً من قانون مجلس النواب وتشكيلاته رقم (١٣) لسنة ٢٠١٨ ولمقتضيات تنفيذ المادة (١) من قانون تنظيم عمل المستشارين رقم (٣) لسنة ٢٠٢٢ وبناءً على موافقة رئيس المجلس ونائبيه بموجب الأمر النيابي ذي العدد (١٨٩) في ٢٠٢٣/٧/١٣.

((آخر يوم يسمح لنا يجب أن نصدر أمر هو ٧/١٣ ومنذ هذا التأريخ ولغاية الآن يوجد إرباك بالوضع الإداري)).

بموجب الأمر النيابي ذو العدد (١٨٩) في ٢٠٢٣/٧/١٣ قرر مجلس النواب ما يأتي:-

أولاً: يكون عدد المستشارين في مجلس النواب (٦) مستشارين بمكاتب متخصصة يرتبطون إرتباطاً مباشراً برئاسة المجلس.

ثانياً: إعتماد الهيكل التنظيمي لمكاتب المستشارين المتخصصة في مجلس النواب على النحو الآتي:-

١- مكتب مستشار البحث والتطوير.

٢- مكتب مستشار شؤون التشريع.

٣- مكتب المستشار المالي.

٤- مكتب المستشار السياسي.

٥- مكتب المستشار القانوني.

٦- مكتب مستشار شؤون النزاهة ومكافحة الفساد.

ثالثاً: الموافقة على تعيين شاغلي المكاتب المشار لها في الفقرة (٣، ٤، ٥، ٦) من البند ثانياً من هذا القرار بوظيفة مستشار في مجلس النواب وبدرجة خاصة عليا (أ) مع مراعاة أحكام المادة (٥٠) ثالثاً من قانون مجلس النواب وتشكيلاته رقم (١٣) لسنة ٢٠١٨ والذي أقر تعيين من عين من المستشارين بمرسوم جمهوري قبل نفاذه والمشار إليهم في الفقرتين (١) و (٢) من البند ثانياً من هذا القرار ويتمتعون بالحقوق والإمتيازات التي يتمتع بها أقرانهم المستمرين بالخدمة وتحدد مهامهم وصلاحياتهم بتعليمات تصدر من رئيس المجلس ونائبيه.

رابعاً: تلغى المكاتب والوظائف والدرجات والعناوين الوظيفية للمستشارين شاغلي المكاتب والعناوين والوظائف المدرجة في أدناه لعدم الحاجة إليهم وبما ينسجم مع عمل قانون المستشارين:-

١- مكتب المستشار الإعلامي.

٢- مكتب المستشار الإقتصادي.

٣- مكتب مستشار حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني.

٤- مكتب المستشار القانوني للشؤون البرلمانية.

٥- مكتب مستشار شؤون التنمية.

٦- مكتب مستشار العلاقات الخارجية.

٧- مكتب مستشار الخدمات والإعمار.

٨- مكتب مستشار العلوم والتكنولوجيا.

٩- مستشار شؤون الأقاليم والمحافظات في مكتب رئيس المجلس.

١٠- المستشار القانوني في مكتب النائب الأول.

خامساً: تؤول موجودات المكاتب والوظائف الملغاة بموجب البند (رابعاً) من هذا القرار بما فيها السجلات والأضابير والبيانات كافة إلى تشكيلات ودوائر المجلس المختصة ويتولى الأمين العام في المجلس إتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك مع توزيع موظفي هذه المكاتب على تشكيلات المجلس وحسب الإختصاص.

سادساً: لشاغلي التشكيلات والوظائف والدرجات والعناوين الوظيفية الملغاة وفقاً للبند (رابعاً) من هذا القرار تقديم طلباتهم خلال مدة (٧) أيام من تأريخ صدور هذا القرار إما بالإحالة إلى التقاعد أو إعادة تسكينهم في الدرجة التي يستحقونها قانوناً أو نقل خدماتهم بدرجاتهم وتخصيصهم المالي خارج ملاك مجلس النواب وبخلافه لرئيس المجلس ونائبيه إتخاذ القرار المناسب بحقهم من ضمنها التعيين في ما يرون من درجات وظيفية.

سابعاً: ينفذ هذا القرار من تأريخ صدوره.

مكتب مستشار البحث والتطوير (فراس زهير جعفر الحسيني).

مكتب مستشار شؤون التشريع (علي أحمد عباس الدليمي).

مكتب المستشار المالي (محمد أحمد جواد).

مكتب المستشار السياسي السيد (عباس راضي العامري).

مكتب المستشار القانوني السيد (محمد علي حسين الغزي).

مكتب مستشار شؤون النزاهة ومكافحة الفساد (آرام صباح عثمان شواني).

أطلب من المجلس التصويت.

مصوت عليهم بموجب القانون، كيف عرفت إنهم ليسوا من ضمن الشروط؟ إقرأ القانون، السيد النائب أنت تقول لا، إقرأ لي القانون كيف ليسوا من ضمن الشروط؟ إقرأ لي القانون.

أولاً: هذا الأمر فيه معايير وشروط معروضة في المجلس ومعروضة على الرئيس ونائبيه ونحن لا نخالف.

ثانيا: يوجد منهم معينين حكماً.

السيدات والسادة النواب أطلب من المجلس التصويت.

(تم التصويت بالموافقة).

بموجب القانون الذي تم تعيينه بالأصل قبل تشريع القانون هؤلاء حكماً مثبتين، مضبوط؟ سوف أقول لك من الذين حكماً مثبتين (علي أحمد عباس، محمد أحمد جواد، فراس زهير) الذي تعين جديداً هو (آرام صباح عثمان)،

(آرام) تعين جديداً، من لديك تعين جديداً آخر؟

(علي أحمد عباس) أقدم مني في مجلس النواب هو مستشار التشريع، لديه مرسوم، أين المشكلة لديك؟

لك حق السيد النائب الاعتراض، أي شخص غير مطبق عليه ترجعه للقرار، أي شخص من هؤلاء لا توجد فيه شروط الخدمة، قدم الاعتراض نرجعه للقرار.

ليتفضل السادة الوزراء.

- النائبة مديحة حسن عذيب دبس المكصوصي:-

سيادة الرئيس حسب المادة (٤٣) والمادة (٢٧) من حق أي نائب يطرح أي موضوع، اليوم توجد مشكلة كبيرة في منطقة الزعفرانية التي عدد نفوسها أكثر من (٥٠٠) ألف نسمة، توجد مشكلة هنالك في طرق في منطقة الزعفرانية وبناء والآن المنطقة محصورة لا يوجد طريق تخرج منه، الذي يخرج من منطقة الزعفرانية يأتي الى الكرادة ساعتين حتى يصل، فأتمنى سيادة الرئيس أنه الاهتمام في هذا الموضوع رجاءً، يعني لأنه مشكلة وأثارت رأي عام والآن على قنوات التواصل وحتى وصلت الى رئيس الوزراء فأتمنى أنه البت في هذا الموضوع من أجل أهالي منطقة الزعفرانية.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

سوف يتم متابعة هذا الموضوع.

نرحب بالسيد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الدكتور (فؤاد)، وأيضاً نرحب بمعالي وزير الموارد المائية والكادر المتقدم في كلتا الوزارتين، وتلبيتهم للاستضافة المقرة بموجب الدستور والقانون والنظام الداخلي الذي يتيح للسلطة التشريعية استضافة الجهات التنفيذية للاستفسار والاستفهام عن أمر ما والوقوف على الاجراءات المتخذة إتجاه هذا الامر.

الموضوع معالي الوزراء السيد نائب رئيس الوزراء، الموضوع يتعلق، موضوع المناقشة يتعلق بأزمة المياه خلال السنوات الأخيرة وتحديداً خلال الأشهر الاخيرة العراق يتعرض الى أزمة مياه كبيرة بشكل عام بسبب الاوضاع المناخية وأيضاً بما يتعلق بطبيعة العلاقة مع بلدان المنبع والكميات المائية التي تصل الى العراق وهذا الطلب قدم من عدد من السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب بفترات متوالية وأيضاً من خلال اللجان النيابية المختصة، وتم اتخاذ قرار أن يتم مناقشة هذا الموضوع في المجلس للوقوف على الاجراءات الحكومية في هذا الصدد، تفضل السيد نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية للحديث عن هذا الأمر أمام السيدات والسادة أعضاء المجلس وبعدها أيضاً نستمع الى السيد وزير الموارد المائية، تفضل.

- السيد فؤاد حسين (نائب رئيس مجلس الوزراء - وزير الخارجية) :-

سيادة الرئيس السيد (محمد الحلبوسي) المحترم، سيادة النائب الأول لرئيس مجلس النواب السيد (محسن المندلاوي)المحترم ، سيادة نائب رئيس مجلس النواب السيد (شاخه وان عبدالله) المحترم، السيدات والسادة النواب أولاً الشكر الجزيل للسيد الرئيس لدعوتنا لهذه الاستضافة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

السيد نائب رئيس الوزراء من فضلكم، ألحقنا الاستضافة بطلب استضافة السيد معالي وزير العدل.

- السيد فؤاد حسين (نائب رئيس مجلس الوزراء - وزير الخارجية) :-

بدايةً أقدم شكري الجزيل لكم ولجميع ممثلي الشعب وأنا سعيد أن أكون مرةً أخرى في بيت الشعب لكي نتباحث، نتواصل، نناقش قضايا تهم بلدنا، ولكي نتباحث حول موضوع مهم وتحدي كبير للوضع العراقي سواء الوضع الآني أو الوضع المستقبلي، الموضوع الاهم لبلاد ما بين النهرين ونحن نتحدث عن النهرين، الموضوع له علاقة مع النهرين ونحن في قلق حول بلاد ما بين النهرين في المستقبل لكي يتحول الى بلاد من دون نهرين، هذا تحدي كبير، تحدي خطر، تحدي تعلق بكل فرد بكل مواطن عراقي ولهذا أنا أرى انه من الضروري أن يكون لنا نقاشات وحوارات حول هذا التحدي الكبير والخطر سواء آنياً أو مستقبلياً، أشكركم سيداتي وسادتي على هذه الاستضافة ولنا الشرف أن نكون في خدمتكم لكي نتبادل وجهات النظر حول مشكلة المياه في العراق، حينما نتحدث عن مشكلة المياه والنهرين نتحدث في الواقع عن الدولتين دول المصب والعراق، يعني نتحدث عن تركيا وايران ونتحدث عن النهرين وتأثير السياسة، هاتين الدولتين على وضع المياه في العراق، ان التحدي الذي يواجهنا في هذا الإطار يمكن تحديدها في بعض النقاط.

أولاً: تحدي الطبيعة والتغييرات المناخية والتي تؤدي الى الكوارث الطبيعية، هنا نتحدث عن شيء خارج قدرت الانسان.

ثانياً: التحدي والكوارث المنتجة بسبب أعمال الانسان والمجموعات والحكومات ونحن نسميه هذا من صنع الانسان نفسه وهذا يتفرع الى المشاكل التي تم خلقها من قبل الانسان سواء في حوض الانهار وهنا نتحدث عن دجلة والفرات في تركيا وعن الانهار المتدفقة من الجانب الايراني أو المشاكل التي خلق الانسان في أرض المصب في العراق من حيث ادارة المياه بصورة غير سليمة ومسرفة، فحينما نتحدث عن التحديات الطبيعية نتحدث عن التغييرات المناخية في الكرة الارضية ومنها في محيطنا الاقليمي وفي بلدنا العراق حيث ارتفاع درجات الحرارة والتصحر والجفاف والعواصف الرملية وقلة الامطار والى آخره فهذه جزء من تأثير الطبيعة وتحديات التغييرات المناخية على الوضع المائي في العراق وفي المحيط الاقليمي، في العراق، ايران، وتركيا، منطلق حديثنا اليوم نرى التغييرات المناخية والتحديات أعلى موجودة، يعني التأثير المناخي ليس الجفاف حينما نتحدث عن الجفاف وقلة الامطار لا نتحدث فقط على العراق نتحدث عن ايران أيضاً وعن تركيا لمعرفة سبب نقص المياه ونقص تدفق المياه من هذه الدول يجب أن نكون واضحين وعلميين في التطرق الى هذه المسألة، بعض لها علاقة بالسياسة الداخلية أو سياسة الحكومة الفلانية ولكن بعضها تتعلق بالمسائل والتغييرات الطبيعية ونحن متأثرين بهذه التغيرات الطبيعية، نرى التغيرات المناخية والتحديات أعلاه موجودة ومكررة خلال العقدين الاخيرين من الزمن، ومن هنا نحتاج الى مواجهة هذه المسائل بالعمل على مستوى الوطن وعلى المستوى الاقليمي والعالمي، إذاً لمعالجة التغييرات المناخية والتحديات المناخية وهذه التحديات والتغيرات المناخية تهدد أيضاً

الانهار في العراق، نحتاج الى عمل وطني سياسة وطنية واضحة ولكن أيضاً سياسة اقليمية متفاعلة مع الدول المحيطة وسياسة دولية متفاعلة مع العالم الخارجي، فإننا نحتاج الى تعاون مشترك مكثف بين دول الجوار لدراسة العوامل مثلاً العواصف الرملية، الجفاف، التصحر، وتبخر المياه، لدينا مشكلة أيضاً نتيجة أنه الحرارة أنه المياه تتبخر و زميلي معالي وزير الموارد المائية يستطيع أيضاً أن يذكر النسبة، نسبة تبخر المياه من الانهار الموجودة في العراق، أما الكوارث والمشاكل المنتجة بسبب أعمال الانسان والمجاميع والحكومات وفي هذا الاطار فهو ينقسم إلى ألف، مشاكل تعود الى سياسة الدول المجاورة في هذا الاتجاه ومثلاً من بناء السدود، قلة الاطلاقات المائية، استعمال المياه كضغط كوسيلة لإضافة على الدولة الاخرى وأيضاً تغيير مجرى النهر أو الانهر.

(ب) العوامل الداخلية داخل العراق، سوء ادارة المياه بصورة عامة والصرف المسرف للمياه، قلة الثقافة البيئية، قلة وجود سدود و موانع لحفظ المياه، حالة التبخر الشديدة للمياه، السؤال ماذا عملت وزارة الخارجية في هذا المجال؟

أولاً: الاطار الذي يتحرك عليه وزارة الخارجية هو في هذا المجال.

(أ): العلاقات الثنائية.

(ب): الاتفاقات الموجودة بين الدولتين العراق وايران أو العراق وتركيا في هذا المجال.

ثانياً: الالتزام بالقوانين الدولية المتعلقة بإدارة المياه وادارة الانهر التي تعبر الحدود، في اطار العلاقات الثنائية يجب أن أذكر بين العراق والجارتين فإن هنالك مساحات واسعة وفي لتعاون والعمل المشترك وعلى أساس المصالح المشتركة، ولكن لدينا أيضاً بعض المساحات وهي محل المناقشات و المفاوضات، وأحياناً محل الصراعات، أنه مع الاسف أن التعاون المائي بين البلدان الثلاثة مرت بمراحل كانت فيها بعض المشاكل وصعوبات، فبيننا وبين تركيا وحينما تتعامل تركيا مع مسألة المياه تتعامل مع حوض النهرين، حوض نهري دجلة والفرات كمسألة وطنية، التعامل التركي مع حوضي النهرين والمياه التي تتدفق في النتيجة عبر الحدود هم يتعاملون مع هذه المسالة ضمن السياسة الوطنية وضمن الاطار الوطني، أي هم يستخدمون أو يفسرون مسألة المياه وطنياً وليس اقليمياً ولا دولياً، ولهذا نرى تركيا بعيدة جداً عن الاتفاقات التي تتعلق بمسألة الانهار والمياه التي تعبر الحدود، فتركيا هي بعيدة عن هذه الاتفاقات سواء الاتفاقات الدولية أو الاتفاقات الثنائية، أنا أتحدث عن الاتفاقية لا أتحدث عن بروتوكول أو مذكرات التفاهم، والجارة أيران خلال الفترة السابقة (العقود الماضية) كان هنالك صراعات بين الدولتين الحرب بين دولتين لمدة (٨) سنوات، فمسألة المياه كانت أيضاً جزءاً من وسائل الحرب، لدينا أتفاقية الجزائر (٧٥) ولكن سوف أعرج على اتفاقية الجزائر ومفهوم اتفاقية الجزائر عراقياً ومفهوم اتفاقية الجزائر ايرانياً ومفهوم اتفاقية الجزائر مائياً، ولكن الواقع أن البلدين بنوا سدود على منابع الانهار وفي حالات معينة غيروا مجرى النهر، مع هذا يجب أن أقول أنه خلال المفاوضات الاخيرة وخاصةً معالي السيد وزير الموارد المائية وأنا أشهد له أنا وزير الخارجية الآن لمرحلتين، الحكومة السابقة والحكومة الحالية وقبل الحكومة السابقة كنت وزير المالية كنت على اطلاع على هذه المسائل، وزير الموارد المائية وكنت حاضراً في العديد من الاجتماعات، يطرح المسألة بشكل أخر وبشكل جريء ولهذا رأينا بعض التغييرات في السياسة المائية لتركيا ولكن تغييرات ملموسة للسياسة المائية للجارة الجمهورية الاسلامية الايرانية حيث تم اطلاق المياه في نهر (كارون) وأثر ايجابياً على وضع شط العرب وعلى وضع مياه الشرب وعلى دفع المياه المالحة الى البحر، ففتح (كارون) باتجاه شط العرب ساعد العراق وخاصةً البصرة في هذا الاطار، كما علمت من معالي الوزير أن ايران فتح أيضاً دفعات من المياه في نهر سيروان ديالى والآن السدين (دربندخان و دوكان) فيها المياه الكافية والمياه التي نحتاجها، اذا هنالك تأثير ايجابي في المفاوضات بين الطرفين، محتمل سيداتي وسادتي تطرحون سؤالاً لماذا لا نذهب الى التحكيم ولماذا لا نذهب الى مجلس الامن ولماذا لا نتفاوض مع الجارة ايران والجارة تركيا على أساس الاتفاقات الثنائية، بالنسبة للاتفاقات الثنائية بعد دراستنا لتأريخ العلاقة المائية وخاصةً خلال العقدين أو الثلاث عقود الاخيرة مع تركيا، في الواقع ليس من الصحيح أن نتحدث عن اتفاقات مائية، هنالك مذكرات تفاهم وبروتوكولات موقعة بين الطرفين حول المسائل العامة ومن ضمن هذه المسائل العامة هنالك فقرات لها علاقة بكيفية التعامل مع المياه أي لدينا تفاهمات مع تركيا وهذه التفاهمات تخضع لظروف سياسية، وهذه التفاهمات تخضع للعلاقات الثنائية، وهذه التفاهمات تخضع لعلاقة تركيا بالنسبة لنهر الفرات بسوريا، فإذاً ليست هنالك اتفاقيات بالمفهوم المائي بين البلدين ومحتمل تسألون لماذا، هل العراق أهمل هذه المسألة؟ في الواقع الجانب التركي ومنذ السبعينات، في السبعينات بدأ ببناء السدود والثمانينات تم توسيع السدود وبالنتيجة وصلنا الى حد الآن فالجانب التركي ما كان يرغب بالوصول الى اتفاق واضح حول ادارة المياه ثنائياً، الجانب التركي مثل ما ذكرت يعتبر ادارة المياه وحوض المياه دجلة والفرات حوضاً وطنيا ولهذا هذه مسألة سيادية حسب فهم التركي فليس هنالك اتفاقيات لكي نصل أليه، السؤال اذا كانت لا توجد هنالك اتفاقيات مع الجانب التركي واذا كانت لدينا مشاكل مع الجانب التركي هل نستطيع أن نذهب الى المحاكم الدولية والشكوى وخاصةً في (لاهاي)، المحاكم الدولية حينما نذهب الى مشكلة يجب أن تكون بموافقة

الدولتين، اذا دولة تعارض أذاً لا يمكن الذهاب الى المحاكم الدولية وخاصةً في (لاهاي) لفض النزاع بين دولتين حول قضايا المياه، السؤال لماذا لا نذهب الى مجلس الأمن؟ محتمل تطرح من قبلكم أنه ما دام هنالك نزاع أو خلاف حول مسألة المياه بيننا وبين تركيا لماذا لا نذهب الى مجلس الامن؟

مجلس الأمن كما تعلمون سيداتي وسادتي مختص بقضايا السلم والحرب وليس مختصاً بأي قضايا المياه، لكن حينما تتحول الى قضايا الحرب هذا شيء آخر بسبب ما، والحمد لله لسنا في حالة حرب مع تركيا ولا مع ايران، إذاً الطريق الوحيد بالنسبة لنا الطريق الوحيد كوزير المالية هنالك محتمل أن وزير الدفاع يتحدث بلغة أخرى أو وزير التجارة يتحدث بلغة أخرى أو الوزراء الاخرين يتحدثون بلغة، لكن أنا كوزير الخارجية الطريق الوحيد بالنسبة لنا هو المفاوضات والحوار وهذا هو الطريق الصحيح، بالنسبة للمشاكل الموجودة في العالم حول المياه ليست فقط بين العراق وتركيا هنالك مشكلة كبيرة بين جمهورية مصر وأثيوبيا، وجمهورية مصر بدأ بالتعبئة العالمية حول هذه المسألة ولكن بالنتيجة أنه لم يكن بالإمكان لجمهورية مصر الوصول الى نتيجة من خلال مجلس الامن، كان هنالك مشكلة واليوم ضيفي هو وزير خارجية النمسا، تحدثنا عن مسألة المياه قال نحن كانت لدينا مشكلة المياه أيضاً مع الدول المجاورة، منبع (الدانوب) من ألمانيا، تأتي الى النمسا وتذهب الى الدول الاشتراكية، ومصب (دانوب) في بلغاريا، الطرفين كانوا في طرف النزاع، طرف كان في حلف (وارشوا) أنذاك والشيوعيين والطرف الآخر في الطرف الغربي، لكن مع هذا بدأوا بالحوار ولمدة ثلاثون عام وكان في الامكان التعاون في هذا المجال، مشكلة دجلة والفرات حينما كانت المياه متوفرة لم نشعر في هذا الصراع، وحينما كانت التغيرات المناخية ملائمة للجو العراقي لم نشعر أن هنالك صراع، صحيح وأنا كنت طفلاً وبعد تغييرات الجمهورية عندما جاء (عبد الكريم قاسم) الى الحكم الجانب الايراني آنذاك الشاه قطع نهر (الون) وأنا من مدينة خانقين قطع نهر الون، فلهذا أتوا بممر مائي من نهر سيروان ديالى الى خانقين، يعني هذه الصراعات البسيطة كانت موجودة لكن المياه كانت متوفرة والامطار كانت متوفرة وبالنتيجة المياه الجوفية كانت متوفرة، ولهذا لم نلمس الصراع، الان هنالك حالة جفاف وحالة خطرة بدأت بالجنوب وسوف تصل الى أقصى الشمال، يعني سوف تصل الى الحدود التركية العراقية، سوف تصل الى كردستان، صحيح في كردستان لدينا منابع ولدينا أنهار، لكن بالنتيجة اذا هذه الحالة التغييرات المناخية تستمر سوف يكون هنالك تهديد للبشر وللزراعة وسوف تؤدي الى هجرة المواطنين وتؤدي الى مسائل اجتماعية، لهذا نحتاج الى علاجات، مثلما قلت مسألة الذهاب الى المحاكم الدولية أو المجلس الدولي لا تحل مشكلتنا لهذا من واجبنا أن نتعامل مع الطرفين، الطرف الايراني والطرف التركي والوصول الى نتائج ممكن أن تساعد البلدين.

بالنسبة للكوارث الطبيعية والتغييرات المناخية، الحكومة العراقية الآن سواء هذه الحكومة أو الحكومة السابقة بدأنا الحديث عن كيفية التعامل ومواجهة التحديات المناخية، أحدى المشاكل التي لدينا هي التحديات المناخية، مسالة حرق الغاز، يعني الكثير منا يفكر أنه حرق الغاز هو محتمل أنه مادياً يفسر المسألة، أنه حرق الغاز يؤدي الى حرق المال العراقي ولكن لو تم تحليل المسألة بيئياً نرى أن حرق الغاز يؤدي الى أيضاً تأثير على التغييرات المناخية، تغيرات مناخية سلبية وحتى على صحة المجتمع، لو ندرس الوضع الصحي في البصرة الآن نرى كارثة مرضية، نسبة السرطان في البصرة أكثر من أكثرية المحافظات الاخرى، لها علاقة بالحروب واستعمال الاسلحة وخاصة الحروب التي كانت البصرة هي ساحة لهذه الحروب العديدة، ولكن أيضاً له علاقة بحرق الغاز المستمر في البصرة، يؤثر على الطبيعة، يؤثر على المناخ، يؤثر على الصحة، لهذا العقد الذي حصل مع (شركة توتال) جزء كبير من هذا العقد له علاقة بتحلية المياه وله علاقة اذا السادة في لجنة الطاقة يسمحوا لي له علاقة أيضاً بمسألة الاستفادة من الغاز وتحويل الغاز المصاحب للاستثمار بطريقة أخرى لكي لا يكون الغاز أنه سبباً في الكوارث البيئية والطبيعية.

المسألة الاخرى وهذا أتركه لزميلي وزير الموارد المائية له علاقة بكيفية ادارة المياه في الداخل حتى نحفظ المياه سواءً عن طريق السدود أو عن طريق تخطيط المياه الأنهر، الآن بعض الدول وصلوا الى نتيجة، الحرارة ازدادت وحالة التبخر تؤدي الى فقدان المياه، يعني (٣٠-٤٠%) اذاً نحتاج الى أيضاً ادارة المياه داخلياً، الاخ يقول ما هي العلاقة؟ أنا أتحدث عن السبب الداخلي والسبب الخارجي، الكوارث الطبيعية ليست فقط لها علاقة بالداخل في الداخل لها علاقة بالحدود الخارج والداخل، خارج الاقليم، فيجب أن نفهم هذه الكوارث حتى نتعامل معها، أنا شكراً جزيلاً سيادة الرئيس لإتاحة هذه الفرصة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

دولة نائب رئيس مجلس الوزراء ونترك الحديث لمعالي وزير الموارد المائية ليتحدث عن اجراءات وزارة الموارد المائية بما يتعلق بأزمة المياه، تفضل معالي الوزير.

- **السيد عون ذياب عبد الله (وزير الموارد المائية):-**

السيد رئيس مجلس النواب الاستاذ (محمد الحلبوسي) المحترم، السيد النائب الاول لمجلس النواب الاستاذ (محسن المندلاوي) المحترم، السيد نائب رئيس مجلس النواب الاستاذ (شاخه وان) المحترم، السيدات والسادة ممثلين الشعب النواب المحترمون السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، الحقيقة في البدئ أود أن استعرض بشكل لو مختصر الموقف المائي في العراق، فقط بشكل مختصر أنا سبق وأن قلت أنه هذه السنة من أصعب السنوات التي تمر على العراق منذ وجود هذا البلد وهذه حقيقة لهذا السبب أرغب أن اوصلها للسادة ممثلي الشعب وهم أغلبهم يعلمون هذا الواقع، أمام هذه المسؤولية كانت هنالك تحديات كبيرة وليست سهلة واجهتنا وبشكل واضح و حاد في بداية تكليفنا بهذه المهمة، لكن أنا أقول أنه في التحديات الصعبة تبين قدرت الاشخاص المعنيين في ادارة مثل هذه الازمات، أنا طبعاً قلت أنه الموقف المائي صعب والخزين المتاح محدود، الواردات من دول الجوار محدودة، معالي النائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية بين موضوع التأثيرات المناخية واضح اضافة الى تطوير مشاريع دول الجوار، السؤال الذي طرح حالياً نحن أمام هذه المسؤولية، ما هي الاجراءات، ماذا عملنا؟ في البدئ كان لدينا الخزين المائي محدود أول ما جئنا في شهر تشرين الثاني من العام الماضي أول اجراء اتخذناه لمدة ثلاث سنوات مثل ما بين السيد معالي وزير الخارجية حالياً منقطعة العلاقة مع الجارة ايران، للأسف لا وزير ذهب ولا وزير جاء، أول كما سألة لماذا وما هو السبب؟ وبدأنا نتحرك من بشكل هادئ وبشكل مدروس وفق أسس علمية و بوفق حاجة العراق، وفق حاجة بلدنا، وبالفعل كان لي لقاء مع السفير الايراني في بغداد ومن ثم كان لي لقاء مع وزير الطاقة في الجمهورية الاسلامية و وضحت حقيقة ربما تدركونها جميعكم أنه نحن تربطنا مع الجارة ايران (١٢٠٠) كم وأنا مطلع على حدود الجارة ايران، هنالك مشاريع مشتركة مع كل دول الجوار، مع تركمانستان، ومع اذربيجان و أرمينيا وحتى مع باقي الدول ما عدا مع العراق لا يوجد مشروع واحد مشترك، توجد العديد من الانهر تتجاوز الـ (٤٢) نهر و وادي يعبر الحدود الا أنه لا يوجد مشروع واحد مشترك، أيدوني الحقيقة، أيضاً أثرت موضوع مهم وحيوي المياه تذهب الى الخليج، لماذا تذهب عن طريق نهر (بهما نشير) لماذا لا تذهب عن طريق شط العرب والذي هو بحاجة ملحة الى المياه، كل هذه الطروحات أصبحت مناعة لدى الجانب الايراني والمسؤولين أنه الكلام واضح وشفاف، اقتنعوا أنه تستمر اطلاقات المياه الى نهر شط العرب، ولهذا البصرة في هذه السنة عاشت أفضل مواسمها وأنا كان عندي لقاء هذا اليوم صباحاً مع السيد محافظ البصرة ذكر أنه منذ (١٠) سنوات لم تتعرض البصرة الى موقف مثلما هي عليه الآن، اعطانا هذا الموضوع دعم آخر بدل أن ندفع المياه الى البصرة حتى ندفع اللسان الملحي وفر لنا هذه العملية أكثر من (٥٠) متر مكعب بالثانية استطعنا أن نعطيها الى الكوت والى العمارة والى باقي الانهر والناصرية أيضاً عن طريق نهر الغراف، هذا الاجراء البعض يقول لربما غير واضح لدى، اخوان أنا أقول لكم حقيقة واحدة لتكون قريبة عليكم، في سنة ٢٠١٨ جميعكم تدركون ماذا حدث وماذا حل في البصرة، حالات تسمم تجاوزت (١٦٠) الف حالة تسمم ولربما استقالت الحكومة بسبب أزمة المياه، كانت المياه في تلك السنة أكثر من هذا العام بالضعف أكثر من هذه السنة (٦) مليار متر مكعب، هذه تحسب الى من؟ هذه حقائق يجب أن ندركها، أنا أتحدث بالأرقام وليس بالحديث، فقصدي هذه جهود، هذه يجب أن تقدر لأنه أنا لا أعمل لوحدي معي هنالك فريق يسهر الليل ويتابع واتخذت اجراءات واجراءات كبيرة جداً في مجال تجاوز هذه الاسماء، السيد النائب قال ماذا عملتم؟ الحقيقة الفرات هذه السنة للأسف الشديد الجارة تركيا لم تلتزم باتفاقية ١٩٨٧ التي تنص أنه تلتزم تركيا بإطلاق ما معدل (٥٠٠) متر مكعب بالثانية على الحدود السورية التركية في جرابلس كحد أدنى، هذه الاتفاقية لم تلتزم بها الجارة تركيا ومن هذه الـ (٥٠٠) تطلق (٥٨%) العراق أي (٢٩٠) متر مكعب بالثانية يصل الى العراق، منذ نيسان ٢٠٢٢ والى حد الان معدل ما طلقت تركيا على الحدود مع سوريا (٢٩٠) متر مكعب بالثانية، وهذه ذات الحديثة قلت بشكل كبير، المشكلة التي أمامنا هي كيفية مساعدة نهر الفرات لأنه ما يرد الى حديثة أقل من ما يطلق من حديثة وبدأ المنسوب ينخفض بشكل حاد وبدأنا أمام أزمة حقيقية، الاجراء الذي اتخذناه نقل المياه من دجلة الى الفرات عن طريق القنوات الأروائية من مقدم سامراء، هذه القناة كانت فيها مصاعب، فيها مشاكل، لا تستوعب، عملنا لفترة طويلة عليها حتى نحقق امكانية تدفق ما لا يقل عن (١٥٠) متر مكعب من دجلة الى الفرات اضافة الى هذا بعمل متميز استطعنا أي نقوم بمشروع نصب مضخات كبيرة عائمة على الثرثار للاستفادة من الخزين المتاح في الثرثار ونقله الى الفرات و وصلنا الى امكانية تصريف (٨٠) متر مكعب في الثانية من الثرثار الى الفرات و (٢٠٠) متر مكعب نطلق من حديثة (١٥٠) من دجلة و (٨٠) حوالي (٤٣٠) متر مكعب يتم تجهيزها للفرات والفرات وبشهادة هذه السنة لم يشهد الفرات بالزيارة الاربعينية وفرة كبيرة من المياه في كربلاء المقدسة وفي بابل وفي منطقة الفرات الاوسط، هذه حقائق اخوان أنا ليس الهدف هنا للدفاع لكن هذه حقائق وحقائق كبيرة، ماذا فعلنا أيضاً؟ الحقيقة للأسف الشديد هنالك حالة خطيرة حالة التجاوز التي

استشرت في بلدنا في جميع المجالات، التجاوز على كل شيء وأنتم تعلمون أن هذه مسألة المياه مسألة حيوية وأساسية لحياة المواطنين، أعداد هائلة من بحيرات الاسماك الغير مجازة، أعداد هائلة من المضخات الغير مجازة، تجاوزات بمختلف أنواعها، سعينا من أجل أن نوقف التجاوز وبشكل جاد وبإصرار وبإسناد من دولة رئيس الوزراء استطعنا أن نحقق ازالة حوالي (١٥٥٠٠) حالة تجاوز منها حوال (٤٦٠٠) بحيرة اسماك غير مجازة، مواضيع عديدة الحقيقة نحن بصددها اضافة الى ما تحدثنا عنه هنالك اعمال أخرى أثارها معالي نائب رئيس الوزراء وقال على الادارة الداخلية، طبعاً الادارة الداخلية مهمة ويجب الاعتماد على ما لدينا من مورد حتى لو كان قليل يجب ادارته بحكمة وايصاله الى المواطنين، ما عملنا عليه هذه السنة كانت اعمال متميزة وبشهادة من الاشخاص الذين شاهدوها بالموقع بالميدان، بدأنا بعمل متميز وهو تبطين الانهر باللحاف الخرساني تحت الماء، المياه جارية ويتم تبطين الانهر بتقنية حديثة ومتطورة وكان لهذا العمل تأثير جداً ملموس لأن هذا يخلصنا من الفاقد بالرشح ويخلصنا من الفاقد نتيجة نبات القصب والبردي ويخلصنا من أعمال الصيانة، عملنا بشكل جاد في هذا الاتجاه وبالفعل حققنا نتائج مفرحة ومبهرة في بعض المكانات، في نهر الدغارة في الديوانية في مركز قضاء عفج، أنا أتمنى من حضراتكم أن تكون لكم زيارة لمركز قضاء عفج و لـ يشاهدون التغيير الذي حصل في مكان معين بشهادة من السيد القائم مقام تضاعفت الأرض والابنية وكلفتها هنالك لأن بعمل بسيط قدمناه، على كل أنا لا أرغب أن اذكر أكثر من ما نحن باذلين جهد وسوف نبذل جهد من أجل استدامة هذه الحالة ومن أجل بناء عليها وتحقيق نتائج لخدمة شعبنا لأن هذه مسؤولية كبيرة ومسؤولية وطنية كبيرة يجب العمل فيها بشكل جاد، أيضاً في مجال أخر في مجال حفر الآبار المائية يعني حفرنا أعداد كبيرة جداً من الآبار المائية تجاوزت (٦٣٣) بئر في مختلف المحافظات لغرض تأمين المياه في مناطق أصبح يتعذر عليها وصول المياه السطحية، في مجال الخطة الزراعية العام الماضي نحن بدأنا بشكل متواضع بـ (١,٠٠٠,٥٠٠) دونم، بعد هذا زدناها الى (٢,٠٠٠,٥٠٠) لكن النتيجة ما تحقق من زراعته هو أكثر من (٦) مليون دونم على المياه السطحية وأكثر من حوالي (٣) مليون دونم على المياه الجوفية وبشهادة أنه حققنا الاكتفاء الذاتي من محصول الحنطة العام الماضي، طبعاً هنالك رحمة السماء أيضاً صحيح لربما البعض يقول هذه ليست، لا نحن مسؤوليتنا ادارة المورد لكن المياه تأتي من السماء، الحقيقة أنا لا أرغب أن أطيل عليكم فقط أرغب أن أوضح أنه نحن متوجهين باتجاه عملي بتغيير المنظومة بشكل كامل من المنظومة التقليدية العادية لإرواء الاراضي باستخدام الطرق التقليدية الى نظام متطور نسميه الري المغلق، لكن هذا يترتب عليه أمور عديدة أهمها الكلف النقدية والمالية التي يجب أن تخصص لها الوزارة، مع الاسف الشديد لم تكن ما خصص الى هذه الوزارة تتناسب مع اهمية هذه الوزارة ودورها في تحقيق الهدف وهو ادارة المياه بشكل متكامل وبشكل صحيح وتقليل الهدر الكبير في المياه، نحن كنا طالبين مبالغ أكثر بكثير من ما تخصص لنا، هذه الحقيقة هي سببت بعض الاخفاق في مجال توقفنا في بعض النشاطات نأمل أنه هذه تعالج في الموازنات القادمة في سنة ٢٠٢٤، هذه في مجال علاقتنا مع الجارة تركيا أيضاً كان هنالك لقاءات متعددة ابتدأت مع السفير التركي في بغداد وأوضحنا له خطورة ما يتم بتشغيل الموارد المائية لدى تركيا وأن تركيا مستمرة في تكملة مشاريعها في داخل تركيا وهي مشروع الكاب الكبير، هذا المشروع في جنوب شرق الاناضول أكملته وعلى وشك أن تكمله بالكامل.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

معالي الوزير شكراً على هذا التوضيح نترك المجال لمعالي وزير العدل ليتحدث بما يتعلق بالاتفاقيات بناءً على طلب النواب ولاحقاً نأخذ المداخلات وتتم الاجابة عليها من قبل الوزراء المعنيين.

- الدكتور خالد شواني (وزير العدل):-

السيد رئيس مجلس النواب، السادة نواب الرئيس، السيدات والسادة اعضاء مجلس النواب المحترمون، لربما هنالك من يسأل ما علاقة وزارة العدل بهذا الموضوع، أنا أيضاً يوم أمس عندما أتصل بي السيد الرئيس وقال نرغب استضافتكم في هذه الجلسة استغربت ما هي علاقة وزارتنا في هذا الموضوع ولكن بين لي بأن القضية تتعلق بالتوثيقات القانونية للاتفاقات والبروتوكولات المبرمة بين العراق وبين تركيا والمضامين التي تتعلق بتنظيم موضوع المياه وخاصةً دجلة والفرات، من خلال البحث الذي قمنا به في دائرة الوقائع العراقية باعتبارها الجريدة الرسمية التي توثق كل الاتفاقيات والتصرفات القانونية التي تصدر من الدولة العراقية مع الدول الاخرى، لاحظنا وجود معاهدة الصداقة بين العراق وتركيا المبرم في سنة ١٩٤٦ ومنشور في جريدة الوقائع العراقية ومقر بقانون رقم (١٧) لسنة ١٩٤٧ والمنشور في الوقائع العراقية عدد (٢٤٨٢) في ١٩٤٧/٦/١٧، هذه الاتفاقية أو هذه المعاهدة تضمنت (٦) ملاحق، هذه الملاحق تتضمن (٦) بروتوكولات، البروتوكول الاول الوارد في المادة (٦) من المعاهدة تتعلق بتنظيم امور المياه بين العراق وبين تركيا وحددت أليات التعامل والتشاور بين العراق وبين تركيا في عملية تنظيم روافد النهرين وكذلك ملئ السدود والاستفادة من هذه المياه أن تكون بطريقة التشاور وبما يخدم مصالح البلدين، وطبعاً الاتفاقية لمدة غير محدودة

وموجود فيها ممكن أن يتم تسديدها وفقاً لمصلحة الطرفين كل خمس سنوات طبعاً بناءً على طلب أحد الطرفين، وقد ورد في هذه الاتفاقية آلية معالجة الاشكاليات بأن تذهب الدولتين في حالة عدم وصول الى معالجات ودية بين الطرفين بالإمكان الاستفادة من المادة (٣٧) من ميثاق الامم المتحدة وقد بين معالي وزير الخارجية السيد نائب رئيس الوزراء كيفية الاليات لحل هذا النزاع اذا ما وصل الى مجلس الأمن، لهذه المادة تتكلم عن صلاحيات مجلس الامن في فض النزاعات.

القانون الآخر الموجود هو قانون تصديق بروتوكول التعاون الاقتصادي والفني بين العراق وتركيا رقم (٥٢) لسنة ١٩٧١ منشور في الوقائع العراقية بعدد ١٩٨٥ في ١٩٧١ وقد تضمنت هذه الاتفاقية كما تفضل معالي وزير الخارجية أيضاً بروتوكولاً ينظم العلاقات الاقتصادية والفنية وقد وردت في المادة (٣) من هذا البروتوكول على قضية تنظيم الامور المالية حيث نصت على قيام السلطات التركية المختصة أثناء وضع برنامج ملئ الخزانات بالمشاورة مع العراق لتأمين حاجات العراق وكمياتها من المياه وعلى أن يشرع الطرفان في أسرع وقت بالقيام بمباحثات مفيدة في هذا الخصوص، طبعاً قواعد القانون الدولي موجودة، قواعد قانون (هلسنكي) الذي أقرت في سنة كتبت في ١٩٦٦ لكنها لم تدخل حيز النفاذ الى حد الآن، لكن محكمة العدل الدولية في سنة ١٩٩١ حددت جملة من المبادئ واعتبرها قواعد مهمة لحل النزاعات على قضية المياه وأكد على أهميتها في حل مشكلة المياه في نهر (الدانوب) بين جيك سلوفاكيا وهنغاريا، الآليات الموجودة ممكن أن يتم معالجتها في بداياتها جميعها سياسية ودبلوماسية تتعلق بأليات المشاورات والمفاوضات بتشكيل لجان تقصي الحقائق التحكيم والتسوية القضائية، فيما يتعلق بالآلية القضائية والقانونية لمعالجة هذه الاشكاليات وزارة العدل باعتبارها الوزارة التي تدير الدعاوى التي تقومها العراق أو تقام على العراق في أمام المحاكم الدولية، أمام المحاكم وهيئات التحكيم تكون هي الجهة التي تدير هذه الدعاوى، لا زالت الامور متروكة لسياسة الدولة في كيفية التعامل مع هذا الملف.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

اخوان النائب (يوسف الكلابي) هو من مقدمين الطلب هو والاخ حيدر وجنابك مقدم طلب، مقدمين الطلبات نيابةً عن اخوانهم الذين وقعتم لهم نستمع لهم ونمضي بالجدول.

- النائب يوسف بعير علوان الكلابي:-

باسمكم وباسم زملائي وزميلاتي واخواني واخواتي السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب نرحب بمعالي نائب رئيس مجلس الوزراء المحترم السيد وزير الخارجية ومعالي وزير الموارد المائية المحترم، معالي وزير العدل المحترم، الاخوة المرافقين في بيت الشعب مجلس النواب لمناقشة ملف هو الاخطر والاكثر صعوبة مر على أبناء الوسط والجنوب بشكل خاص وعلى أبناء العراق بشكل عام ألا وهو ملف الشحة المائية، أبتدأ سيدي الرئيس أن انعكاسات الشحة المائية بانت من خلال ثلاثة محاور أساسية وهي أولاً كثرت النزاعات ما بين القرى الريفية والمناطق الزراعية وصلت الى معارك واستخدام القتول والى آخره.

ثانياً: تصحر ما يقارب (٧٠%) من الاراضي الزراعية.

ثالثاً: كان لدينا (٨٠) مليون دونم صالح للزراعة الآن تحول الى (١٤) مليون دونم صالح للزراعة، انخفاض الثروة الحيوانية أجلكم الله بنسبة (٣٠%)، كل هذه الانعكاسات بشكل بسيط سببها كارثة الجفاف وعدم عدالة الاطلاقات المائية في نهري دجلة والفرات وحدوث شحة مائية كما صرح بها السيد معالي وزير الموارد المائية و دولة رئيس الوزراء المحترم أنها الاخطر منذ تأسيس الدولة العراقية وبصراحة لولا قيام ايران بضخ مياه في نهر الكارون هذا العام لاضطررنا الى دفع اللسان الملحي في البصرة ولشاهدنا عطش حقيقي وكوارث مائية في الوسط والجنوب لم يشهد لها العراق سابقاً أبداً، من خلال متابعتنا الى هذا الملف باعتبارنا يعني باعتباري شخصياً من أبناء محافظة واسط وهي المحافظة الاولى زراعياً وهي المرتكز الاساسي للمعاناة من الجفاف وثم باقي محافظاتنا في الوسط والجنوب وايضاً مثل ما تفضل معالي وزير الخارجية المحترم أن الانعكاسة لن تقف على أبناء الوسط والجنوب وانما سوف تذهب باتجاه المناطق الغربية أو المناطق الشمالية في اقليم كردستان، تابعنا هذا الملف مع المختصين و وجدنا هنالك للأسف الشديد بعض التقصيرات سيدي الرئيس وتقصيرات خطيرة من قبل وزارة الموارد المائية تتعلق بما يلي.

أولاً: في موضوع بروتوكول الاتفاق الذي وقع مع تركيا في سنة ٢٠١٤ والتي صادق عليها الرئيس التركي في سنة ٢٠٢١ وهي نظمت عملية الاطلاقات المائية بـ (٤٠٠) متر مكعب في الثانية بأقل التقادير، طبعاً هي هذه الاطلاقات سيدي رئيس المجلس هذه الاطلاقات نسبية مع المياه لكن لا تقل عن (٤٠٠) متر مكعب في الثانية.

ثانياً: تم الاتفاق سابقاً من خلال وزارات الموارد المائية المتعاقبة على استحداث المركز البحثي المشترك، وهو مركز عراقي سوري تركي تم بمجهود وجهود وزارة الموارد المائية أن يكون مقر هذا المركز في بغداد وليس في تركيا وهذا المركز واجبه بوجود موظفين أتراك من المعنيين بالشأن المائي واجبه هو قراءة الانعكاسات الحقيقية لشحة المياه في الدول الأخيرة للمنبع، قام العراق بتوفير كافة التزاماته من بناء، جميع الشروط التي طلبوها الجانب التركي وفرت لكن للأسف الشديد بعده في هذه الوزارة وفي هذه الحكومة لم يتم تفعيل هذا الملف أبداً وهو ملف مهم وملف خطير لم تراعيه وزارة الموارد بل تفاجأنا أنه هذا المركز لم يتم الحديث عنه أبداً مع الجانب التركي.

ثالثاً: سيدي الرئيس استمعنا قبل أيام أو أسابيع عن الملف المائي، أطلقت تركيا بعض المياه، حقيقة هذا الامر غير صحيح، تركيا سيادة الرئيس أطلقت هذه المياه في سدودها الكهرومائية وفقاً لموسم تشغيل هذه المحطات، يعني هذا ماء هم شغلوه حتى يشغلون محطاتهم المائية و وصل لنا، شكراً جزيلاً لهم لكن هذا واقع الحال هذا لا يحسب الى أحد وإنما ما زال ملف المياه فيه مقصريه من الجانب العراقي، عملية التصدق يعني نحن نطلب كإنما من الدول أن تتصدق علينا بالمياه وأن نغيب عن الاتفاقيات المائية التي أشار أليها معالي وزير العدل وكذلك اللوائح الاخرى هي مثلاً لائحة ضم الاهوار الى لائحة التراث العالمي وهذه وفقاً لقوانين الامم المتحدة يجب أن تكون هذه الاهوار مملوءة بالمياه من خلال بلدان المنبع، اتفاقية رامسا للأراضي ، اتفاقية الانهر والبحيرات في الدول المتشاطئة، كل هذا للأسف الشديد لم يتم مراعاته وعندما نتكلم عن المياه نتكلم بطريقة الطلب بطريقة الصدقة وهذا غير مقبول أبداً من قبل الجهات المسؤولة عن إعادة المياه، كان على وزارة الموارد المائية أن تذهب بشكل سريع باتجاه الري المغلق وهو عالمياً الأن لأَنهُ بسبب التغيير المناخي، إرتفاع درجات الحرارة للجو وللأرض أصبحت كميات التبخر كبيرة جداً، لذلكَ يجب على العراق الذهاب باتجاه الري المغلق وهذا للأسف ما لم نراهُ في خطة وزارة الموارد المائية، في قانون وزارة الموارد المائية سابقاً كان هناكَ صلاحيات قانونية مهمة وهي صلاحية قاضي جناح للسيد مدير الناحية والقائمقام والمحافظ، هذهِ الصلاحية تتحدد بمعاقبة المتجاوزين على الحصص المائية وكانَ هذا الموضوع يعتبر من مرتكزات تنظيم الحصص المائية بين الأراضي الزراعية، المحكمة الإتحادية سنة ٢٠١٤ ألغت هذهِ الصلاحية تمنينا أن يكون هناك بصراحة تعاون تشريعي تنفيذي لغرض تخويل هذهِ الصلاحيات من مجلس القضاء مع مراعاة الفصل بين السلطات لإعادة هذا الموضوع، هذا الموضوع مهم من أجل إعادة موضوع المياه، أخيراً وليسَ أخراً سيادة الرئيس وهذا ناقوس الخطر، المخزون الحقيقي للمياه في العراق هو تقريباً ٦,٥ مليار متر مكعب، وهذا إذا لم يسعفنا الله سبحانهُ وتعالى بموسم أمطار جيد سوفَ يمر علينا أخطر وأكبر موسم جفاف قد يمر على البلد، لذلك تخطيطياً البلدان تخطط لمواسم الجفاف وإلى أخرهِ.

٢- هناك إنتهاك خطير وكبير للمياه الجوفية سيادة الرئيس، المياه الجوفية يجب أن تُعالج بشكل صحيح المياه الجوفية هي أمن مائي شرب استراتيجي لا يجب استهلاكه في الزراعة ما يحدث من استهلاك كبير للمياه الجوفية دخلَ ناقوس الخطر يجب أن تُعالجهُ وزارة الموارد المائية وباقي الوزارات تشريعياً.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

إذاً والمزارعين الذينَ هم أصلاً يزرعون على الأبار.

- النائب يوسف بعير علوان الكلابي:-

هذا ختاماً لكلامي، أنهُ نحنُ وزارة الموارد المائية ماذا نعمل سيادة الرئيس، نحنُ قالت لنا (تركيا) انتم تستخدمون مياه أكثر وكذا، سريعاً نزلت تعليمات من وزارة الموارد المائية ارفعوا كل (المضخات) التي على نهر دجلة جففوا هذهِ الأنهار، هذا في العالم غير موجود حكومة البلد ومن يحكم البلد يجب أن يُراعي القرار والقرار البديل، أنا ضربتُ مثال لمعالي الوزير قبلَ قليل في المداولة في عمليات تحرير الموصل عند ذهابنا لنقل بعض الناس أجلكم الله اللذين لديهم (مواشي) نحنُ لا حياة لنا بدون (مواشي) فجئنا بعجلاتٍ وتمَ حملها، قصدي سيادة الرئيس في محافظة (واسط) أكثر من ثلاثة ألاف قرية ليس لديها ماء لتشرب، أجلكم الله (دوابهم) وصلت نسبة وفاتها إلى ٧٠% أي لا يستطيع أن يزرع ولا يستطيع العيش على المواشي ووزارة الموارد أسرع شيء ممكن أن تعملهُ إرفعوه (المضخات) أطفئوا الضخ نحن لا نستخدم الماء، لذلكَ سيادة الرئيس أنا أقول أنَ هناكَ ملفين ملف خارجي نُعوي الحقيقة وبشكل كبير على معالي وزير الخارجية وفريق وزارة الخارجية والدوائر الساندة لوزارة الخارجية أن يكون التفاوض حقيقي ما بيننا وبينَ الجارة (تركيا).

- السيد رئيس مجلس النواب:-

الإعلام مقدمي الطلبات لدي إثنين، إضافة إلى لجنة الزراعة مداخلتهم ثلاثة دقائق باقي السادة النواب مداخلتهم دقيقتين مباشرةً، دكتور (حيدر) وجنابك.

- النائب حيدر محمد كاظم خضير المطيري:-

الضيوف الكرام مع حفظ الألقاب أهلاً وسهلاً بكم في بيت الشعب، وجزاكم اللهُ خيراً على الجهود التي تُقدموها ولدينا بعض الملاحظات وحقيقةً أود أن أشكر السيد وزير العدل خصوصاً، لأنَ تكليفهُ في نهاية يوم أمس يطلب مني خصوصاً وجزاهُ الله خير، على وجه السرعة بعد أن سمح لنا السيد رئيس المجلس بثلاثة دقائق، المعاهد التي تم توقيعها ما بين العراق وتركيا عام ١٩٤٦ البروتوكول الأول منها ينص على تنظيم مياه دجلة والفرات وروافدهم، من ضمن هذهِ المعاهدة (البروتوكول) أنَ من أجل إدامة مورد منتظم من المياه وتنظيم سيلها للعراق طبعاً، أيضاً وقد حيثُ اتفقَ على تأسيس محطات مقاييس دائميه هذا الموضوع يعتمد على التنسيق بالنسبة إلى وزارة الخارجية مع وزارة الموارد المائية، كان لدينا وفق هذهِ الإتفاقية أنَ العراق يُنشئ محطات تقييس دائمي ويدفع مبالغها وأيضاً يدفع نصف تكاليف تشغيله، هذا يُرادُ به سعي من قِبل وزارة الخارجية مع (تركيا) وأيضاً بالإتفاق معَ وزارة الموارد المائية لتنظيم هذا الأمر، مثل ما تفضلتم يعتمد الأمر بالأساس على التنسيق الدبلوماسي، مثل ما تفضلَ السيد وزير الموارد المائية لولا التنسيق الدبلوماسي مع الجارة (إيران) كان ما زاد الإطلاقات في نهر (الكارون)، وأيضاً بالنسبة إلى المادة (٣) من هذا البروتوكول تؤسس وتشغل وتصون تركيا المحطات الدائميه لمقاييس المياه وتصريفها ويتحمل العراق وتركيا مناصفة مصاريف التشغيل، أما المادة(٤) وهي أهم مادة يكون كل عمل ما عدا محطة مقاييس دائمية تابعاً لاتفاقية تعقد على حِدة أي بشكل مستقل بشأن موقعه وكلفتهِ وتشغيلهِ وصيانتهِ وكذلكَ بشأن استعمالهِ من قِبل تركيا لغرض الري وتوليد الكهرباء، هذهِ الإتفاقية يجب أن تُفعل وعلى وزارة العدل السعي بإلزام تركيا بهذا الأمر من خلال مثل ما تفضلَ السيد وزير العدل المحترم المادة(٣٧) من ميثاق الأمم المتحدة نحن لا نستجدي حقنا من الجيران، أبداً لا نستجدي حقنا هذا حقنا وهناكَ اتفاقيات، طبعاً هذهِ الإتفاقيات في عام ١٩٤٦ فيها ثلاثة نسخ نسخة لدى العراق، نسخة لدى تركيا، نسخة لدى فرنسا، ليست عدالة هكذا، نسخة موجودة لدى فرنسا بالإمكان أن نطلبها أيضاً إذا جرى خلاف ولدينا أمم متحدة نحتكم إليها نحن لا نستجدي من أحد هذا حقنا، أيضاً أختم الموضوع في قضية بين جمهورية العراق وجمهورية تركيا، طبعاً أنا ركزتُ على تركيا لأنَ مصادر المياه التي تغذي العراق ٨٠% لدى تركيا، من (٨٠ – ٨٥%) أما لدى إيران من (١٥ – ٢٠%) هناكَ قضية تحكيم حكمت بها المحكمة الدولية الفرنسية بتاريخ فبراير من هذا العام أي قبل ٨ أشهر ألزمت تركيا ب(٣,٥) مليار دولار لتنفيذ هذا الحكم على وزارة العدل السعي في الموضوع، نحنا عندما نريد الذهاب إلى التفاوض كل أوراق الضغط يجب أن تكون بيدنا واحدة من أوراق الضغط هذا الملف الذي لم يُحرك منذُ ٨ أشهر (٣,٥) مليار دولار، لماذا لا أتصرف وأقيم دعوة قضائية أُسعي حتى تكون لدي ورقة ضغط، أتنازل عن الأرباح أُعطي فترة أقساط لهذا الحق ولكن يجب أن نتحرك بشكل دبلوماسي، ولا أريد الإطالة أختم وبدقيقة واحدة.

- السيد شاخه وان عبدالله احمد الطالباني (نائب رئيس مجلس النواب):-

شكراً حتى نُعطي مجال للسيد النائب.

- النائب علي سعدون غلام الجوي:-

نرحب بالسيد نائب رئيس الوزراء المحترم والسادة الوزراء والإخوة الوفد المرافق له، سيادة الرئيس موضوع شحة المياه وصل إلى محافظاتنا الجنوبية خاصةً محافظة (ميسان) وصلت المرحلة تركنا الزراعة وتركنا الثروة الحيوانية، صارت لدينا هجرة وشحة حتى في مياه الشرب حقيقةً يعني، لأن محافظة (ميسان) فيها ميزة أنَ نهر دجلة عندما يدخل محافظة يتفرع إلى خمسة أنهر، وهذا كلها تأخذ من نهر دجلة الأن صار رحيل بأغلب المدن الساكنة على هذهِ الأنهر التي هي (البتيرة, المشرح) وأعتقد السيد معالي الوزير يعرفها، معَ الأسف لم نرى أي تحرك حكومي، عندما أقول تحرك حكومي أنا لا أقول على مستوى أنَ لقاء مع سفير ولقاء مع سفير تركي أو مع سفير إيراني المفروض كحكومة يكون تحرك على مستوى عالي، المفروض يكون وفد من رئاسة الحكومة ويذهب إلى تركيا للتفاوض ولضمان حقوق العراق من اطلاقاته المائية، معالي وزير الخارجية هذا الموضوع لم نراه ولا رأينا أي تحرك أو ضغط على الجارة (تركيا وإيران) من أجل إطلاق حصة العراق، يعني ما الذي ننتظره الناس رحلت الناس قتلها العطش محافظاتنا يعني وصلت المرحلة تركنا أنهُ زرع وتركنا أنهُ ثروة حيوانية يعني مناطق رحلت بأكملها رحلت من مناطقها واتجهت إلى المدينة، إضافة إلى أنَ معالي الوزير تحرك على مستوى يكون عالي وحتى من رئاسة مجلس النواب المفروض يكون تحرك على هذا المستوى أعلى مستوى في الدولة يكون تحركات، المفروض يكون هناكَ طرق بديلة سواء أن تكون دبلوماسية وإذا لم تنفع الدبلوماسية المفروض تكون طرق أُخرى نحنُ لدينا تبادل تجاري مع كللا الجارتين بمبالغ جداً عالية مع تركيا تصل إلى (٥٠) مليار دولار التبادل السنوي هذا بيننا وبين تركيا المفروض هذا يكون نقطة للتفاوض مع تركيا ومع إيران هذا جانب.

الجانب الثاني: الإدارة للموارد المائية التي نقول تدخل للعراق، نحنُ نرى السيد وزير الموارد المائية هناكَ غبن وتجاوز على حصة محافظة (ميسان) من قِبل المحافظات البقية لم نتصل يعني كحصة كاملة للمحافظة، دائماً هناكَ تجاوز على حصة المحافظة أما بفتح وتذهب إلى البصرة أو يكون عليها تجاوز من قِبل محافظة واسط، هذا الموضوع أيضاً جداً مهم، معالي الوزير نتمنى أن تُعطي خاصة لمحافظة (ميسان) بسبب الهجرة التي حدثت.

- النائبة زوزان علي صالح الهاجاني:-

نرحب بالسادة الوزراء ونشكر تلبيتهم لهذهِ الدعوة.

بسم الله الرحمن الرحيم: (ونبئهم أنَ الماء قسمةً بينهم كلُ شِربٍ مُحتضر) صدق اللهُ العلي العظيم.

حرصت اللجنة طيلة هذهِ الفترة مع التواصل مع وزارتي الخارجية ووزارة الموارد المائية من خلال العديد من المخاطبات.

- السيد شاخه وان عبدالله احمد الطالباني (نائب رئيس مجلس النواب):-

عالجوا الصوت.

- النائبة زوزان علي صالح الهاجاني:-

ومشاريعها في كافة المحافظات تقريباً،

- السيد شاخه وان عبدالله احمد الطالباني (نائب رئيس مجلس النواب):-

دقيقة سيادة النائبة، عالجوا الصوت.

- النائبة زوزان علي صالح الهاجاني:-

حرصت اللجنة طيلة هذهِ الفترة مع التواصل مع وزارتي الخارجية ووزارة الموارد المائية من خلال العديد من المخاطبات والزيارات الميدانية إلى دوائر وزارة الموارد المائية، ومشاريعها في كافة المحافظات تقريباً للوقوف على كافة المشاكل وإيجاد الحلول المناسبة ونغتنم وجود السيدين المحترمين لتسليط الضوء على القضايا الهامة والجوهرية المتعلقة بملف أزمة المياه وتفاقم ظاهرة الشحة والجفاف للأسباب العديدة المعروفة دون الخوض بالتفاصيل والإشكالات الناتجة عن توزيعات أو سوء الإدارة في بعض المناطق وبصدده نودُ أن نعبر عن رؤيتنا في أنَ ملف المياه هو من أهم الملفات ونشدد على أنهُ ملف إنساني بامتياز ولا يعدُله أي ملف آخر ممكن المساومة أو التفاوض عليهِ مقابل الملفات الأخرى القابلة للنقاش والأخذ والرد فيه، لأننا نعتقد جازمين وفقاً لجميع الشرائع والأعراف والإتفاقيات الدولية، التي أجمعت أن المياه هي حق من حقوق الإنسان وكما جاءَ في ميثاق الأمم المتحدة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٩٤٨ وانطلاقاً من دورنا الرقابي نؤكد على ضرورة إرسال مشروع قانون المجلس الوطني من الحكومة باعتبارهُ من القوانين المهمة وذاتَ الأولوية في ظل هذهِ الأزمة، ونود توجيه الأسئلة التالية على معالي الوزيرين المحترمين.

١- ما هي التدابير الوقائية التي عملت عليها الوزارتين الخارجية والموارد المائية للحد من هذهِ المشكلة التي يعاني منها البلد، إلا الأن وضمن المنهاج الحكومي في مواجهة أزمة المياه وما هي أثارها على الأرض.

٢- هل هناكَ خطة طوارئ معدة لاحتمالية اشتداد الأزمة ودخولنا في السيناريو الأسواء مع تفاقم ظاهرة التغييرات المناخية والاحتباس الحراري، بالإضافة إلى تدني معدل الوالدات من دور الجوار وانخفاض الخزين الإستراتيجي للحد الحرج خصوصاً ونحنُ مقبلين على موسم زراعي جديد، علماً بأننا كالجنة مختصة نشدد على ضرورة تأمين مياه الإسالة كأولوية ثمَ الاستخدامات الأخرى.

٣- هل في نية التوصل مع دول الجوار وبالتحديد مع (تركيا) إلى اتفاق ملزم لتقاسم المياه وفقاً للقوانين والأعراف الدولية.

- النائب محمد عبد الامير عبد الحسين عنوز:-

بدايةً نرحب بالسادة الوزراء ونعتبر هذهِ خطوة جادة لكي يستمع الشعب العراقي لأخطر أزمة يواجهها هي أزمة حياة وموت، وفي القران الكريم يقول بسم الله الرحمن الرحيم(وجعلنا من الماءِ كُلَ شيءٍ حي) صدق اللهُ العلي العظيم.

الذي استمعنا لهُ اليوم هو وجود المشكلة وأعتقد أكدَ الوزراء بأن الكل مطلع على هذهِ المشكلة لأننا نواجهها يومياً في حياتنا وفي شوارعنا وبيوتنا ومزارعنا وكل المجالات، لكن الأمر يتعلق سلوكية الحكومات المتعاقدة منذُ نشأت.

- السيد شاخه وان عبدالله احمد الطالباني (نائب رئيس مجلس النواب):-

أكمل سيادة النائب مع مراعاة الوقت الذي تمَ تحديدهُ، لأنهُ لدينا أكثر من (٨٠) مداخلة بعدَ هذهِ المداخلة الإلتزام بالوقت الذي تمَ تحديده.

- النائب محمد عبد الامير عبد الحسين عنوز:-

فالذي استمعنا لهُ من قِبل السيد وزير الخارجية تحدثَ عن المفهوم التركي للقضايا التي تتعلق بالمياه ومصالح تركيا، وقالَ أنها تنظر إلى حوضي الفرات ودجلة على أنها مصلحة وطنية، فأينَ مصالحنا الوطنية في مواجهة مثل هذا المفهوم مسؤولية المياه مسؤولية حكومة بكل وزاراتها وعدم ترك وزارة الموارد المائية تقاتل لوحدها بل هناكَ قرار ذكر قرار (باريس) حولَ النفط وهناكَ ميزان تجاري وتبادل تجاري للجارتين مع العراق وهناكَ مواقف سياسية، أما موضوع التحكيم فبالإمكان إذا لم ترغب إحدى الدولتين في الذهاب إلى (لاهاي) علينا أن نذهب لوحدنا على الأقل.

- النائب جواد كظوم مطلك حسين اليساري:-

نرحب بالسيد وزير الخارجية والسيد معالي وزير الموارد المائية والسيد وزير العدل، تحياتي لهم جميعاً ولكل الكادر المتقدم المرافق لهم.

سؤالي أنا أريدُ أن أوجههُ إلى السيد وزير الموارد المائية، تحدث النائب (محمد عنوز) وقال أنهُ يجب أن لا نترك الموارد المائية تقاتل وحدها، لذلك أنا أُقدم شكري وتقديري لوزير الموارد المائية في هذهِ الدورة على دورها المتميز بمتابعة قضايا شحة المياه ومعالجتها، ولكن نحتاج دعم من قِل الوزارات ومن قِبل الحكومة لهذهِ الوزارة، لدينا مشاكل كثيرة وأُريد أن أتحدث عن محافظة (كربلاء) بحضور السيد وزير الموارد المائية لدينا أنهر سيادة الوزير تمَ تبطينها في عام ٢٠٠٨ومضى عليها (١٥) سنة ونعاني من الشحة في مقاطعات كثيرة في محافظة (كربلاء) وخاصةً قضاء (الحر) نعاني في منطقة (أبو زرع) إرتفاع مناسيب الأنهر التي تصاميمها أصلاً خاطئة، لذلكَ نطلب من سيادتكم أن ترفعوا الصب الموجود في نهر (أبو زرع) ونهر(أبو روية) في قضاء (الهندية) ونهر(الأعيوج) و (أم طرارید) في قضاء الجدول الغربي، وأملي بالله وبكم كبير أن تُعالجون هذهِ الشحة لكونها تسببت في مشكلة كبيرة في محافظة (كربلاء).

النقطة الثانية: مديريات الموارد المائية في المحافظات لم تأخذ دورها بالشكل الصحيح في توزيع الحصص المائية بين المناطق والفلاحين، نجد نهر متوفر فيهِ الماء على مدار السنة ونهر جاف على مدار السنة، نحنُ كمواطنين نستطيع أن نسكن دون شوارع وبدون كهرباء وبدون أي شيء ولكن لا نستطيع أن نعيش بدون الماء، لذلكَ أنا أشدُ يدي على يدُك وأطلب من الحكومة مناصرتك في حفر الأبار وضخهُ في الأنهر التي لا يوجد فيها ماء وأن تشتروا مضخات لتوزيعها على الفلاحين المحرومين من الماء، وكذلكَ لديَ عقود بأجور يومية عملوا في دائرة الموارد المائية مضى على خدمتهم (١٥) عام وهم بأجر وسُرِحوا بدون تقاعد وبدون احتساب هذهِ الخدمة.

- النائب عبد الكريم علي عبطان الجبوري:-

نرحب بالسادة الوزراء والوفد المرافق لهم، حقيقةً سوف أدخل بشكل سريع على شكل نقاط، تعرف جنابك موضوع المياه يدخل بالجناب الأمن القومي للعراق، لذلك سيؤدي لربما إلى كارثة إنسانية وبيئية وتسحر وإلى آخره، ونحنُ الأن نتكلم عن قضايا لربما ممنهجة من قبل الدولتين الجارتين وهذهِ ليست وليدة الصدفة انحراف الأنهار من قِبل (إيران) وتغيير مجرى الأنهار وكذلكَ قطع الحصة المائية من قِبل (تركيا) أعتقد هذا يحتاج إلى كثير من الأمور والتأمن منها ما تمَ التكلم عليهِ من قِبل السيد وزير العدل والسيد وزير الخارجية بوجود اتفاقيات دولية وهذهِ الإتفاقيات لربما في عام (١٩٦٦,١٩٩١,١٩٧١) وهذهِ الإتفاقيات لن تُلغى ليسَ قبل الأمم المتحدة ولا الثنائية ولا غيرها، لذلك لماذا في هذهِ الفترة ونحنُ الأن نطمح إلى علاقات متميزة بين الدولتين يتم قطع المياه عن العراق، أعتقد لدينا مجموعة من القضايا المهمة واحدة منها (تلويع) أنتَ تعرف جنابك ويعرف الإخوان الموجودين خاصة السادة الوزراء والسادة النواب، أنهُ يوجد حجم تجاري وتبادل تجاري بينَ الدولتين لربما يصل إلى (٢٥) مليار دولار سنوياً، هذهِ إحدى القضايا التي يُفترض الأن أن نُلوح بها لإعادة النظر في عملية التبادل التجاري بينَ تلك الدولتين إذا ما تمَ الإتفاق على إطلاق هذهِ الحصة المائية كما مأخوذ بالإتفاقيات الدولية.

الشيء الثاني، نحنُ صحيح لربما لدينا بعض الإخفاقات في طريقة لأسباب مالية أو أسباب أُخرى وفي كل دول العالم وزارة الموارد المائية تعتبر من الوزارات السيادية يُفترض علينا كمجلس نواب ودولة أن ندعم هذهِ الوزارة بكل ما نملك من قوة، لأنهُ تدخل في قوت الناس وإلى أخره، وأن نتحول إلى استخدام أليات جديدة خاصةً في قضايا السقي منها المرشاة والتقطير وإلى أخرهِ وأيضاً قضايا مهمة أنَ معالي الوزير وكادر الوزارة أن يقدموا رؤيا لبناء سدود في العراق ويجب على الدولة وعلى مجلس النواب العراقي الموقر أن يدعم هذا التوجه ببناء السدود.

- السيد شاخه وان عبدالله احمد الطالباني (نائب رئيس مجلس النواب):-

السيدات السادة النواب، أرجو التركيز على مداخلات زملاءكم حيثُ الذي يتم طرحه لا يتكرر حتى لا يؤثر على المدة التي تمَ تخصيصها.

- النائب اميد محمد احمد غفور فيض الله:-

شكراً السيد رئيس الجلسة ونرحب بالسادة الوزراء، طبعاً الإخوان كلهم وجهوا المشاكل الموجودة في البلد بخصوص شحة المياه، لكن بصراحة أنا كلامي موجه لمعالي وزير الموارد المائية، طبعاً هناكَ بعض الحلول بسيطة جداً لكن تكون مساعدة ومساندة لمكافحة شحة المياه في البلد كامل، مثلاً نحنُ لدينا في كركوك هناكَ بعض القرى بنوا سدود ترابية كل ثلاثة أو أربع قرى مثلاً قرية (خورين مملحة، هرينه كولباخ) تابعة لناحية (سنكاو) وهم بنوا سدود ترابية وحلت مشكلة المياه الجوفية في تلكَ المناطق، يعني بالإمكان أنتم كدولة تبنوا سدود ترابية وخصوصاً المنطقة ملائمة لبناء هكذا من السدود، سدود مصغرة لكن بعالج كثير من المشاكل.

ثانياً: هناكَ موضوع مثلاً مجرى مياه (سد دوكان) منذُ إطلاقها من (سد دوكان) وصولاً إلى نهر دجلة مرة ثانية يوجد هناكَ مناطق ومساحات شاسعة، يعني بالإمكان كدولة يجر مجرى من ناحية كورديا ألتون كوبري إلى سد خاصة في (كركوك) والمساحة ١٣ كم ونحنُ استعنا بمهندسين مختصين يقولون يكون هناكَ حل لمحافظة كركوك وبقية المحافظات الأخرى التي تعتمد على مياه (سد دوكان).

ثالثاً: إجراءاتكم معالي الوزير هناكَ ناس عُزل تضررت منها، مثلاً هدم الأحواض في محافظة كركوك وأطرافها من ناحية (داقوق) وبقية مناطق أطراف كركوك تضررت بها ناس عُزل، هذهِ الحلول أنا أعطيتها لك باعتبار الأحواض يعتمدون على المياه الجوفية إذا بنيت هذه السدود كدولة سوف تحل مشاكل وبالأخص أن المدينة تعتمد على الثروة السمكية والبلد بالكامل أيضاً.

- النائبة عالية نصيف جاسم العبيدي:-

شكراً سيادة الرئيس، شكر موصول لمعالي وزير الخارجية ووزير الموارد المائية، والشكر الجزير موصول إلى السيد وزير العدل لتلقيطهُ الأمور بالوجه القانوني الصحيح حيث أنا استمعتُ لأكثر من نصف ساعة لكلا الوزيرين أردتُ أن يتطرقون إلى الجانب القانوني حتى منها نولج إلى حل هذهِ المشكلة، وجدتها لدى السيد وزير العدل وفي نهاية كلامهُ قلت (وكانَ اللهُ يُحبُ المحسنين) لأن الكلام في الهدف مثلما يقولون، نحنُ لدينا ثلاثة أمور (قضية إقتصاد, قضية مياه, قضية أمن) مع تركيا على إعتبار الجانب الإيراني نسبة المياه التي تأتينا منهُ ليسَ بالمستوى الذي ممكن أن يؤثر على الداخل العراقي، لدينا إقتصاد أنا أسأل كِلا الثلاثة من الوزراء كم لدينا تبادل إقتصادية معَ تركيا؟ ما كان بالإمكان استخدام هذهِ الورقة الإقتصادية حتى وإن كان فرض ضرائب أو التفاوض على الورقة الإقتصادية مقابل المياه، إذا سلمت مثل ما أحد الوزراء قال لا يوجد اتفاقيات بالرغم من وجود ثلاثة أو أربعة اتفاقيات ووزير الموارد قال هناك إتفاقية في عام ١٩٨٧.

الأمر الآخر: قضية الأمن، الأن تركيا يومياً تعمل لنا مشكلة بسبب (PKK) ومستولية على مساحة من الأراضي العراقية في قضية (PKK) بدلاً من أن تستخدمها غير دول كورقة ضاغطة في هذا الموضوع، لماذا العراق لا يستخدمها ورقة ضاغطة ويستفاد من قضية المياه، ونعود إلى قضية مهمة جداً، حقيقةً (تركيا) داخلة (٢٠) كم داخل العراق في قضية (PKK).

الأمر المهم الأخر: هي بأن نحنُ دائماً الوفود التي تذهب إلى تركيا للتفاوض في قضيةً ما تستخدم (مستر يس) وهذا هو أكبر خطر والذي أفقدنا إمكانيتنا في التفاوض مع تركيا، نحنُ كنا نسمع يوجد لجنة مركزية، هذهِ اللجنة هي دائمة لجنة تشريعية تنفيذية حكومية دائمة تكون متأهبة لقضية الماء في إجتماع دائم من وزارة الخارجية، وزير الموارد المائية، من وزارة العدل، من الحكومة والممثل عن الحكومة، من حتى المخابرات والجهات الأمنية موجودين في هذهِ اللجنة على تأهب دائم وأقصى في متابعة موضوع ملف المياه، نحنُ أجمعنا تواقيع كنواب أردنا أن نستفهم من معالي وزير الخارجية في قضية ملف الحدود مع (الكويت) أتمنى أن يُتخذ قرار من هيأة الرئاسة.

- النائبة فاتن محي محسن القره غولي:-

مثلما تفضلَ السيد معالي وزير الخارجية ووزير الموارد المائية، نوضح أنَ هناكَ عدة تحديات تواجه ملف المياه سواء تحديات خارجية أو داخلية، بالنسبة للمجال الخارجي أو التحديات الخارجية في مجال أنهُ لدينا نهر (ديالى) وبحيرة (حمرين)، بحيرة حمرين كانت تستوعب أكثر من (٣) مليار متر مكعب أصبحت الأن جرداء نتيجة الجفاف وقطع المياه من الجانب الإيراني، على مدى عدة سنوات عمدت دولة إيران إلى حِرف مسارات هذهِ الروافد التي كانت روافدها تغذي بحيرة (حمرين) والعديد من الأنهر داخل العراق، أرجو من معالي وزير الموارد المائية أريد أن أعرف الإجراءات اتخذت عدة إجراءات في هذا المجال مع الجارة دولة إيران، لا سيما أنَ هناكَ تبادل تجاري مع إيران في هذا الموضوع أريد أن أعرف ما هي الإجراءات التي هي تحد من هذهِ السياسة نعتبرها تكون سياسة ضد الشعب العراقي كزراعة مياه، هنا أُريد أن أوضح المياه

ليست مقطوعة على الجنوب، في بغداد قطع المياه على شرق القناة خاصة لدينا قضاء (المعامل) الزوراء حالياً، الناس تضطر إلى شراء الماء من عجلات (التناكر) ولدينا مجمعات مياه مثل مجمع (الأمل, الكرابله) هذا الموضوع يُراد به سياسة أو استراتيجية لحل دائمي وليسَ مجرد حل وقتي أو حل زائل نحنُ كل سنة نتداول لدينا هذهِ المشكلة.

- النائبة ابتسام هاشم عبد حسين الابراهيمي:-

حقيقةً دائماً أذكرها أُقدم شكري وتقديري للسيد رئيس الوزراء ووزير الموارد المائية، لزيادة الإطلاقات المائية في الزيارة (الأربعينية) لمحافظة كربلاء، ونحنُ كالجنة داعمين لكل إجراءات السيد وزير الموارد المائية، لديَ عدة أسئلة حتى لا أُكرر.

١-هل هناكَ التزام من الجانب التركي للاتفاق عام ١٩٨٧ أو ما يُعرف بقاعدة (الخمسمائة) على نهر الفرات وما مدى تأثير أو فائدة الإطلاقات المتقطعة على نهر دجلة في الأيام القليلة السابقة.

٢- لماذا لم يحسم الموقف الحكومي لإتفاقية عام ١٩٧٥باعتبارها سنداً قانونياً يخدم مصالح العراق في تقاسم المياه مع الجمهورية الإسلامية في إيران والذي يلزمها بالاعتراف بمشاركتها للعراق بحدود (٤٣) نهرً، هناكَ هدر كبير في المياه بسبب التجاوزات وتفاقم ظاهرة التلوث وعدم الإستفادة من مياه معالجة صرف الصحي والزراعي (المبازل) وعدم جدية الحكومة في ملف معالجة المياه العائدة وإلقاءها مباشرةً في أعمدة الأنهر، هل هناك حلول سريعة وممكنة وهل في النية التحول إلى الري الحديث أو المغلق وفق خطة استراتيجية قريبة المدى.

سؤال لوزير الخارجية، هل لديكم نية حقيقية بعقد اتفاقية جديدة لها قوه حقيقية مع تركيا للحصول على حصتنا المائية.

السؤال الأخير إلى السيد وزير الموارد، هناكَ (٧٦) مشروع متلكئ هل استطاعت الوزارة حل إشكالية هذه المشاريع والشروع فيها.

- النائب ياسين حسن طاهر العامري:-

لدي عدة نقاط وأرجو إعطائي الوقت لأن المتكلم من محافظة (البصرة) والبصرة تعاني الكثير من السنوات الماضية والحمد لله الوضع اليوم الوضع جيد لكن بالنتيجة توجد مشاكل في هذهِ المحافظة من ناحية المياه، إخوان نحنُ نتكلم وكلنا متفقين على وجود أزمة مياه والأزمة كبيرة لذلك يحتاجُ لنا إجراء بهذا الوزن من الأزمة لحل هذهِ الأزمة، وأقترح تشكيل خلية أزمة متكونة من الرئاسات الثلاثة للتفاوض مع الجارة (تركيا) في موضوع المياه.

الأمر الآخر: التخصيصات إذا ذهبنا إلى وزارة الموارد المائية ونسألهم على التخصيصات المخصصة لهذهِ الوزارة في هذهِ الموازنة نجدها شيء مخجل حقيقةً مقارنةً مع الحلول التي يُفترض أن تُجرى وتنفذ في هذهِ الوزارة، إذا تكلمنا عن موازنة (٥٠٠) مليار لوزارة بهذا الحجم من تحديات، نتكلم عن شيء جداً بسيط وهذا الشيء يحتاجُ إلى دعم من قِبل مجلس النواب ورئاسة الوزراء، مثلما قدمتُ وضع البصرة اليوم أفضل مرت علينا أيام نشتم رائحة كبيرة من شط (العرب) لون المياه تغير بدأً يذهب إلى لون الحمرة لكن اليوم وضع البصرة أفضل وهذا يُحسب لهذهِ الحكومة التي نجحت في التفاوض مع الجارة إيران وحققت هذا الإنجاز، الأن لدينا مصدر للمياه للأس لم نستغله لغاية اليوم وهو مصدر مياه البحر، بالإمكان العراق أن يستفاد من هذا المصدر في تحلية مياه البحر وضخها باتجاه أنهر العراق لرفد هذا الجانب من المياه، كذلكَ إذا تكلمنا عن بناء السدود فالبصرة بحاجة لبناء سد على شط العرب للحيلولة دون ذهاب المياه الصالحة إلى البحر وكذلكَ بناء خزانات كبيرة للتحسب إلى الجفاف الذي تكلمَ به السادة الوزراء.

- النائبة رقية رحيم محسن محمد النوري:-

كما يعلم الجميع أنَ أزمة شحة المياه في العراق تفاقمت خلال السنوات الماضية والحالية لعدة أسباب من بينها سوء إدارة استخدام المياه وتغيير المناخ وتراجع الإمدادات من دول المنبع هي (تركيا وإيران وسوريا) وهي تعد عوامل تتشابك معاً وتبرز أهمية مشكلة أساسية لم تتم معاجلتها حتى الأن وأكيداً والكل على دراية أنَ النسبة الأكبر من مياه العراق تنبع من تركيا وبعَ أن طالبنا عدة مرات بمفاتحة الجانب التركي الذي لم يتعاون إطلاقاً مع الجانب العراقي، وبعدَ كل ما سعت اليه الحكومة وبذلت من جهود لرفع بعض المعاناة أو تخفيف حالة شحة المياه بعدة قرارات وخطط لكن الوضع بقى مخيف ومقلق ونتيجة لكل ما ذكرناه نتمنى تحديد الجهة المسؤولة عن الملف هل هي وزارة الموارد المائية أم وزارة الخارجية، نريد أن نعلم أين التقصير ومن أي وزارة.

ثانياً: أنَ مماطلة الجانب التركي وتأخيرهُ للاجتماعات يدعونا كبرلمان نطالب بتدويل القضية.

ثالثاً: يجب حث الجهات المعنية باتباع الخزين الصحيح وإلغاء الأساليب الزراعية القديمة.

رابعاً: أنَ القبول بشكل عام بالوعود الشفهية من المسؤولين الأتراك غير مجدي ويجب فرض أي إتفاق على أرض الواقع، نرى أنهُ يمنك للعراق الإستفادة من نفوذه وامكانياتهُ باعتباره منتج للطاقة وشريكً تجارياً وحليفاً أمنياً مهماً لدول المنبع للوصول إلى ترتيبات في تقاسيم المياه، أنا أذكر قبل سنة يا وزير الموارد المائية ذكرت الموضوع وقلتُ لكَ سوف تحدث هكذا أزمة، المفروض الوزارات المعنية قيل الأزمة لديها حل، لم نرى من الوزارات المعنية لها حلول سابقة قبلَ أن تحدث الأزمة.

- النائب داود عيدان داود عطيه الطائي:-

عندما ضربنا الإرهاب ضربَ مدننا ومحافظاتنا، ذهبت الحكومة ومجلس النواب وكل المعني من حل مشاكل هذهِ المدن، حقيقةً اليوم محافظاتنا الجنوبية هو إرهاب من نوع آخر، إرهاب، تجويع، تخويف، تهجير هذهِ الناس أنا ممثل عن محافظة (ذي قار) اليوم لدينا بعض الأقضية والنواحي هجرت والناس تُهاجر بشكل يومي مناطق الإصلاح، سيد دخيل، وأطراف الرفاعي، والنصر، والشطرة وأطراف الناصرية الناس تهاجر إلى مناطق أخرى ومحافظات أُخرى، ذهبنا إلى الجانب التركي التقينا مع الجانب التركي أبلغنا الجانب التركي منذُ عام ٢٠٠٨و ٢٠١٠ أبلغ الحكومات القائمة آنذاك بهذهِ المشكلة حقيقةً إخوان مشكلة شحة المياه هي مشكلة سياسية الحل يجب أن يكون دبلوماسي سياسي نحنُ نتعامل معَ دولتين جوار دول المنبع هي تركيا وإيران، من أكثر الإقتصاد الذي يدعم دولتين هو المستهلك العراقي والشعب العراقي فمن غير الطبيعي مثل تركيا وإيران اليوم هم يسببون لنا مشكلة في شحة مياهنا وتخويف وتهجير أبناء شعبنا ونحن اليوم ليسَ لدينا اتفاقيات سياسية حقيقية دبلوماسية، الحل حل سياسي حل دبلوماسي شعبكم يُهجر شعبكم خائف شعبكم جائع مناطقنا الجنوبية ومحافظاتنا الجنوبية تعتمد إعتماد كلي على الزراعة، الزراعة انتهت الثروة الحيوانية انتهت في(الكبايش) نتكلم عن (٧٠) رأس (جاموس) نفقَ خلال هذهِ الفترة اليوم الأهوار أُضيفت لائحة التراث العالمي دولوا قضيتنا إذا نحس بأن كِلا الدولتين ينظرون لنا بعين دولوا قضيتنا، اليوم نحنُ مسؤولين الحكومة مسؤولة على هذهِ الناس اللهُ يُبارك.

- السيد شاخه وان عبدالله احمد الطالباني (نائب رئيس مجلس النواب):-

السيدات السادة النواب نظراً لوصول وفد من خارج العراق يتطلب حضور السيد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية، عليهِ أطلب قبل مغادرة الجلسة أن نُعطي فرصة للإجابة حول، أعتقد أصبحَت واضحة الأسئلة الموجهة لجانب وزارة الخارجية والالتزام أدى لازم خمسة يطلعك قبلها نعطي فرصة لمعالي وزير الخارجية للإجابة على الأسئلة التي طُرحت بما يتعلق بوزارة الخارجية، تفضل السيد وزير الخارجية.

- السيد فؤاد حسين (وزير الخارجية):-

أنا أعتذر لأن لديَ التزام وضيف جاءَ من الخارج ووفد رسمي ولدينا مباحثات، وأنا أعتذر وأشكر سيادة الرئيس لإتاحة الفرصة لكي أُشير إلى بعض النقاط التي طُرحت، التي لها علاقة في المباحثات مع الدولتين ولها علاقة بقضايا قانونية البروتوكولات أو الإتفاقيات بين العراق والدول الأخرى، طُرحت مسألة إتفاقية ١٩٤٦ هذهِ الإتفاقية صحيح موجودة لكن هناكَ فقرة ضمنَ الإتفاقية نقرأها ونصغي لها جميعاً ونرى كيفَ تعاملت تركيا سابقاً معَ هذهِ الفقرة.

الفقرة تُشيرُ إلى تُعتبر هذهِ المعاهدة نافذة لمدة غير محدودة مستمرة، ولكن لدينا شيء ويجوز إعادة النظر فيها كل خمسة سنوات بناءً على طلب أحد الطرفين المتعاقدة، يعني بالنتيجة الطرف الآخر يُعيد النظر فلهذا هذهِ الإتفاقية في الواقع من الطرف التركي غير نافذة لدينا اتفاقية لكن غير نافذة من الطرف التركي لا يتعاملون مع هذهِ الإتفاقية كأنما هي اتفاقية نافذة في الوقت الحاضر، لهذا لدينا مشكلة فيه.

بالنسبة إلى سؤال مهم طُرحَ من قِبل الأُخت السيدة (سناء) حول لماذا لا يحسم الموقف الحكومي أو لا يحسب من قِبل أي حكومة إتفاقية جزائر ١٩٧٥ أنا أشكرها على هذا السؤال، لدينا مشكلة قانونية والمشكلة القانونية إذا تطرحها على القانونيين الذين درسوا وضع إتفاقية الجزائر ١٩٧٥ يرون أنه في عام ١٩٨٠ وقبلَ بدء الحرب العراقية الإيرانية (صدام حسين) آنذاك رئيس الجمهورية أعلن أنَ هذهِ الإتفاقية أُلغيت، والظاهر أنهُ لم يعلن لإتفاقية ملغية كان هناك قرار مجلس قيادة الثورة، أنتم جنابكم تعرفون القوانين تُشرع هنا نحنُ لدينا مشكلة، مشكلة قانونية معه وأنا أطلب منكم المساعدة أنَ قرارات مجلس قيادة الثورة لها حكم القانون، صحيح (صدام حسين) في نهاية الحرب في عام ١٩٨٨ أي يوم فيه خطاب لكن أنا درستُ كل المرسلات وكل رسائل صدام حسين مع الرئيس (رفسنجاني) آنذاك، وفي هذهِ المراسلات هو يشير أنهُ مضموناً يعترف ثانيةً باتفاقية جزائر ١٩٧٥ لكن أنا لدي قرار مجلس قيادة الثورة، وقرار مجلس قيادة الثورة بالنسبة للقانونيين القانونيين بجانبي لكن قانونيين أيضاً في الدولة يقولون هذا قانون نحتاج إما إلغاءهُ أو تعديله، إلغاءه هذا عندكم أنا أحتاج إلى هذا لأنَ فيهِ تفسيرات مختلفة لكن أنا أحتاجُ هذا، أنا بالمناسبة وزير الخارجية الإيراني خلال اللقاء الأخير وكانَ هذا اللقاء قبلَ شهر أو شهر ونصف، قالَ لي نحنُ مستعدين لأنَ

كانَت هناكَ مشكلة في خط (التالوك) حتى أُفصلُها أكثر لماذا الإيرانيين كانوا يريدون إتفاقية الجزائر ١٩٧٥ بتطبيقه لكن بمفهوم، المفهوم ما هو، المفهوم خط (التالوك) الوسط في شط العرب لكن مجرى شط العرب تغيرَ من ١٩٧٥ وإلى الأن، الأن مجرى شط العرب دخلت الأراضي العراقية في العمق ما يقارب ثلاثة أو أربع كيلو مترات، فإذا نحسب حساب خط التالوك المائي الحديث الواقع الأن معناهُ نخسر كيلو مترات عديدة للجانب الإيراني هذهِ أول مرة أنا الذي سمعتها محتمل هم تكلموا معَ الآخرين، لكن أول مره وزير الخارجية الإيراني وأنا الأن أعلنها وغداً ذاهبٌ إلى (طهران) وزير الخارجية الإيراني تحدثَ معي قالَ خط التالوك الذي كانَ في زمن ١٩٧٥ أي نعود إلى خط التالوك الأرضي في الواقع هوَ نهري كان لكن المجرى تغير، تغيرَ مجرى شط العرب فإذاً هُناكَ تقدم من الجانب الإيراني وفهم من الجانب الإيراني حول مسألة خط التالوك، إذا الأن غداً في مباحثاتنا وهي حول مواضيع مختلفة لكن في مباحثاتنا إذا أكدوا ثانيةً هذهِ المسألة فنحنُ نحتاج إلى قرار من مجلسكم الموقر مجلس النواب حولَ هذا القرار قرار مجلس قيادة الثورة الذي هو بالفعل قانون، وفي الواقع إذا أذهب كثيراً نحتاج إلى قرار من مجلسكم الموقر حولَ قرارات مجلس قيادة الثورة، لأنَ قرارات مجلس قيادة الثورة العديد منها أصبحت عقبة أمام عملنا، فإذاً مسألة اتفاقية ١٩٧٥ إذا ممكن حلها بهذا الشكل هذا يفتح أيادينا من الناحية القانونية، أما تركيا مثلَما ذكرت هذهِ الإتفاقية ١٩٤٦ تفيدنا إذا تركيا تلتزم لكن أن تجديدها كل خمسة سنوات أو قابلة للتجديد كل خمسة سنوات وهم أهملوه طيعاً منذُ زمان فليسَ لدينا اتفاقية جديدة، كانَ هناكَ سؤال من أحد النواب المحترمين، لماذا لا نصل إلى إتفاق جديد مرة ثانية أنا أُريد أن أوضح أنَ الجانب التركي يرون حوض المياه دجلة والفرات كمسألة وطنية لها علاقة في الزيادة الداخلية هم مسألة تفاهمات حول اطلاق بعض اطلاق المياه له علاقة في التوازن له علاقة بين الطرفين له علاقة في القضايا السياسية هذا صحيح لكن مسألة الوصول إلى اتفاق واتفاقية مع الجانب التركي أنا أراها بعيدة لأن الإتفاقية بالنتيجة تحتاج إلى طرفين يتفقان، الطرف الأخر إذا يعتبر مسألة المياه مسألة داخلية أنا كيف أصل إلى اتفاق هذهِ المشكلة التي لدينا، مع هذا أنا أرى يجب أن نصل إلى تفاهمات مع الجانب الإيراني ومع الجانب التركي لمساعدتنا ومساعدة العراق، بعض السادة النواب تحدثوا عن استعمال أوراق الضغط وتحدثوا عن العلاقات التجارية ومع الطرفين، مسألة تركيا وإيران هذه مسألة لها علاقة في الساحة الوطنية كاملة، إذا تُريدون أي سياسة تجاه تركيا وإيران هذا البرلمان الموقر يجب أن يقرر مسألة لها علاقة مع تركيا وإيران مسألة داخلية قد أكون صريح معكم، أنا ذهبتُ إلى مجلس الأمن أنا قدمت شكوى في مجلس الأمن لكن عند عودتي يوجد قضايا سياسية داخلية، ساعدوا أنفسكم وساعدوني بالنسبة للعلاقة خاصة مع هذهِ الدولتين الجارتين، هذهِ مسألة تحتاج إلى توافق وطني كيف التعامل سياسياً مع تركيا كيفية التعامل سياسياً مع إيران أنا أتكلم بصورة عامة إذا نصل إلى هذا التوافق الوطني أعطوني التوافق وأنا أعمل لكم وأكون في خدمتكم.

- السيد شاخه وان عبدالله احمد الطالباني (نائب رئيس مجلس النواب):-

شكراً معالي وزير الخارجية، قبلَ أن تغادر المجلس، في ما يتعلق بقرار مجلس قيادة الثورة وكيفية معالجتها بالإمكان تقديم مقترحات من قِبل الوزارة إلى مجلس الوزراء ومن ثَمَ إلى مجلس النواب حتى يتم معالجتها واتخاذ ما هو ضروري بهذا الشأن، شكراً السيد نائب رئيس مجلس الوزراء وشكر موصول إلى السيد وزير الخارجية.

- النائب سالم مطر عبد حسن العيساوي:-

حقيقةً الموضوع مهم وقضية وطنية كبيرة تهم المواطن، بالتأكيد قضية المياه قضية وطنية مهمة تمس المواطن بشكل مباشر، أنا فقط أود أن أتكلم بما أشارَ لهُ السيد وزير الموارد المائية من الإيجابيات التي أشارَ لها في ما يخص الإنجازات لوزارته، نعم تكلمت بإنجازات ولكن هل توجد حالية أو مستقبلية للعمل على توفير المياه؟ معالي الوزير هل أنتَ معي، تكلمَ السيد معالي وزير الموارد المائية عن بعض الإنجازات التي عملت به الوزارة في ترشيد المياه أو رفع كميات من الثرثار أو بعض البحيرات، نحنُ أمام قضية كبيرة وقضية وطنية تهم المواطن.

السؤال: وزارة الموارد المائية ما هي الخطة التي وضعتها للسيطرة على هذهِ القضية أين المشاريع الكبيرة وأينَ خطة عمل السدود لحصر مياه الأمطار والمياه الفائضة في الإستفادة منها سنوياً؟ لم يتكلم لنا الوزير كيفية الخروج من هذهِ الأزمة، تكلم عن بعض الإنجازات البسيطة وحقيقة كأنما شعور بإدارة يومياً، نحن كممثلوا شعب نطالب معالي الوزير بوضع خطة واضحة، هل وضعت هذهِ الوزارة سدود منذُ عشرة سنوات أو خمسة عشر سنة معالجة هذهِ الأزمة، لأنَ هذه الأزمة يبدو عليها طويلة وأزمة دولية على مستوى الدول الإقليمية هذه التفاصيل حقيقةً نحب أن نعرفها من وزارة الموارد المائية، في نفس الوقت معالي وزير الخارجية حقيقةً أشار، الإخوة الوزراء المختصين وخاصةً وزير العدل أعطى الطريق القانوني بإمكانية العمل والشروع في هذهِ الأمور القانونية، أقول أمام الوزارات المختصة هل تطلبون شيء من ممثلو الشعب أنتم اليوم أمام ممثلو

الشعب مخولين من قِبل الشعب، هل تطلبون إقرار قانون تعديل قانون يبدو نحن جزء من التعطيل فلماذا لم تراسلوا ولم تكتبوا منذُ ذلكَ الحين وإلى هذا اليوم.

- النائب فهد مشعان تركي راشد الدليمي:-

اليوم الكل يعلم أن المعتاد في الحروب العسكرية التقليدية هي تهديد الأمن القومي، ولكن حرب المياه هي تهديد للوجود اليوم معالي وزير الموارد المائية من خلال ما سلسلَ في الحديث حقيقة كل الذي طُرحَ نحنُ معه، أنَ وجود أزمة مائية حقيقية ولكن الحلول التي تقوم بها وزارة الموارد المائية هي حلول ترقيعيه منها إكساء روافد أو كري قنوات المياه، للأسف الشديد اليوم وزارة الموارد المائية تعكس مشاكلها على الواقع الفلاحي وكذلكَ الواقع الحيواني حيثُ اليوم نلاحظ في المناطق الغربية وفي أعالي نهر الفرات هناكَ أزمة حقيقية للمياه منها منع تشغيل المحطات الإرواءية بحيث أصبح تقريباً أكثر من (٧٠ – ٨٠%) من الأراضي الزراعية هي أراضي (بور) ناهيكَ عن نفاذ الثروة السمكية والثروة الحيوانية للأغنام وبقية المواشي، حقيقةً لم نرى على أرض الواقع حلول واقعية لمداركة أزمة المياه منها استخدام الزراعة الحديثة وكذلكَ قنوات الري والترشيد للمياه، اليوم معالي الوزير يتكلم أنَ حل أزمة محافظة (كربلاء) المقدسة في الزيارة هذا موضوع يومي، أنا لا أعتبرهُ إنجاز اليوم أنتَ وفرت ماء إلى الزيارة.

- النائبة بسمة محمد بسيم صبري:-

لا يخفى على الجميع أنَ موضوع المياه هو موضوع وجود حياة أو موت وأبسط مواطن في الشارع حتى الطفل يعرف الأزمة التي يمر بها العراق هي بسبب الجارتين سواء تركيا أو إيران، يجب أن نستخدم حل سياسي أن يكون مفاوض قوي يفهم تركيا ويُفهم إيران أنَ العراق ليس محافظة أو ولاية إيرانية أو تركية، بل العراق هو بلد مستقل ولهُ شعب ولا نسمح للأخرين أو لدول الجوار أن تنعش اقتصاده وتنعش حياته وتنعش سياحته على حساب العراق وشعب العراق، نحتاج لمفاوض قوي يوصل الرسالة قوية بأن نحن ممكن نستخدم كذلكَ سلاحنا سواء بعقوبات إقتصادية أو تبادل تجاري أو إذا أضررنا اللجوء إلى المجلس الأمن الدولي أو للتحكيم، سيادة الرئيس جنابك تعرف إني من محافظة (نينوى) في المحافظة لدينا نقص في مياه الأمطار سواء في الجنوب أو جنوب محافظة نينوى، هذا أدى إلى تسحر إلى هجرة جماعية وإلى تأثيرهُ على الحصاد وخاصة الحنطة والشعير، كذلكَ لدينا انخفاض في مستوى المياه الجوفية نحتاج السيد وزير الموارد المائية المحترم إلى تنفيذ سدود حصاد المياه مثل سد (أبو طاقية) وسد (الإعجيج) لدينا كذلك منذُ عام ٢٠١٤ معالي وزير الموارد المائية توقف الإستثمار المقلعي ومشاريع الإستثمارية السياحية في (نينوى) نحتاج تطوير وتأهيل ضفتي دجلة وجانبيها في مدينة الموصل، أخيراً نحتاج إلى تفعيل مشروع الجزيرة الشرقي والغربي وسدود حصاد المياه وكذلك تنفيذ المقطع المتكافئ لنهر دجلة، كذلك لدينا سد الموصل هو ممكن أن يكون منتجع سياحي أو استثماري.

- النائب امير كامل محمد حمود المعموري:-

نحن نتكلم عن مشكلة حقيقية بالنسبة لشحة المياه، لكن هي مرتبطة بالجانب التنفيذي والجانب التشريعي، كمجلس نواب لديه مهام بخصوص التشريع عندما نراجع الإتفاقات عام ١٩٧٥ واتفاقية عام ١٩٤٦وكذلك الإتفاقيات الأُخرى لا توجد اتفاقية ملزمة لكلا الدولتين ليس إيران ولا حتى تركيا بخصوص ضمان حصة مائية إلى العراق، الأخ وزير العدل موجود ووزير الموارد المائية موجود، إذا كانت هناكَ اتفاقية ملزمة إلى الدول بضمان حصة مائية، الإتفاقية تنص على أن الجانب التركي عليهِ إجراء أخذ الاحتياطات وإخبار العراق بخصوص الفيضانات وكذلكَ أمور تنظيمية لا يوجد لغاية الآن اتفاقية مبرمة مع دول الجوار بخصوص ضمان حصة مائية إلى العراق هذا جانب.

الجانب الأخر: لغاية الأن لم نرى هناكَ إجراءات من الحكومة بخصوص التعامل مع الأزمة كأزمة حقيقية مقبلة والأن هي موجودة بخصوص التعامل الحفاظ على المواطنين والفلاحين من الهجرة وبنفس الوقت الحفاظ على الثروة الحيوانية والثروة النباتية، إلى الأن هذا متروك فنحتاج إلى وقفة جادة ومعالجة حقيقية، سيادة الرئيس كما تعلم الأن موجود أمامك في تركيا الأن عدد السدود أصبحَ (٥٧٩) أما بالنسبة إلى إيران (٥٤٨) سد، العراق إلى غاية الأن (٧) سدود سوريا التي هي مجاورة لنا على نهر الفرات لغاية الأن عدد السدود(١٤١) سد، إذا كنا فعلاً نحنُ جادين في هذا الموضوع أينَ دعم مجلس النواب إلى وزارة الموارد المائية من أقل الوزارات في عملية التخصيص المالي كانت هي وزارة الموارد المائية، لم نكن جادين في عملية حل هذهِ الأزمة وبشكل حقيقي من خلال تخصيص أمور الجوانب المالية بالنسبة لوزارة الموارد المائية، أما الجانب الأخر العراق يشترك مع دول الجوار في العديد من الروابط والملفات الثنائية في المجال الإقتصادي والأمني، ويمكن أن يتخذ وسيلة ضغط

للحصول على حقوقه المشروعة، بما نحنُ لغاية الأن ليست لدينا اتفاقية غير ممكن الذهاب إلى تحديد وكذلك الوقت المناسب لإثارته مع دول الجوار بما يترتب عليها من اعتماد أثار سلبية أو إيجابية ومناقشتها من قِبل المختصين داخل مجلس النواب بالنسبة لحقوقنا من مياه الأنهار المشتركة وأصبحنا بسبب ذلك نعاني من الجفاف ولا يمكن التحمل أكثر، سيادة الرئيس مقبلين على أزمة حقيقية وسوفَ تُشاهد الدولة فعلاً إنهيار أن لم نكن جادين بمعالجة هذا الملف.

- النائب حسين علي حسن رضا السعبري:-

مداخلتي مع السيد وزير المالية، ما هي كمية الاطلاقات المائية من دول الجوار وخاصة الجانب التركي حيث لم يمر بالبلد شحة مائية مماثلة، نود ونطالب معالي وزير الموارد المائية أن يعلم ويرسل لنا جدول بهذه الكميات.

ما هي خطة وزارة الموارد المائية بالنسبة للموسم الشتوي؟ وهل تم تحديد هذه النسبة مع وزارة الزراعة؟ كي نعلم الأخوة الفلاحين بهذا الصدد؟

نطالب بدعم مديرية الموارد المائية للفرات الأوسط من خلال دعمهم بالكوادر والآليات والسيارات الحقلية والمضخات المائية وخاصة المضخات العائمة، الكلام لجميع الأخوة النواب أنه نحن وزارة الموارد المائية أظلمت مرتين في قانون الأمن الغذائي وفي الموازنة، مع كل الأسف لم تفهم هذه الوزارة وأهميتها.

من خلال التواصل مع جنابكم ومع الأقسام الأخرى كان هناك عقد للاتفاق مع شركات أوروبية المانية لبناء محطة ضخ على الثرثار لكي تحل المشكلة، وهذا العقد بالأيام الأخيرة ألغي وأستعانيتم بالمضخات الموجودة القديمة لم تصل للمستوى المطلوب، هل في النية إعادة هذا العقد وتذهب الوزارة باتجاه محطة كبيرة للضخ.

- النائب زياد طارق عبد الله الجنابي:-

لدي مداخلتين، فيما يخص إدارة وزارة الموارد المائية الكثير من المؤشرات موجودة على الوزارة وعلى المعنيين بالأمر وخصوصاً في بغداد، لا يخلو الموضوع من شبهات فساد موجودة ضمن ادارة الموارد المائية في بغداد وتكلمت مع معالي الوزير سابقاً أكثر من مرتين أو ثلاثة واستعرضت له تفاصيل المناطق الموجودة وكنت أتمنى من معالي الوزير أن يزور جزء من هذه المناطق التي تكلمنا وتحدثنا وتم وضعها ولا يخفى على الجميع بأن وضع الثروة السمكية في العراق مهم لكن ليس اهم من الخطورة الموجودة ضمن الإدارة المائية ضمن الوزارة، ونرجع قليلاً الى الوراء لتراكمات وزارة الموارد المائية ونرى الحكومات المتعاقبة من الذي إدارته كان عليها مؤشرات وتحاسب بالقضاء ومعالي الوزير من ضمن كادر الوزارة يوجد هدر متعمد ضمن كوادر الموارد المائية وتقصير باتجاه المواطن ويوجد جشع في الفترة الأخيرة وتكلمت مع دولة رئيس الوزراء ومع الوزير كلنا حريصون على أهمية وضع المياه وخصوصاً محافظات الجنوب، لكن عندما نأتي وكوادر الموارد المائية توصل أنابيب وخطوط مياه وتعطي حصص مائية بمساحة منطقة تقدر بثلث بغداد الى مستثمر في بغداد وبعلم الوزارة وانا فتحت تحقيق فيها في لجنة النزاهة ومستمر بالتحقيق وتقرير اللجنة سوف أطرحه امامكم قريبا جداً.

موضوع وزارة العدل، تراكمات كثيرة وفتحنا تحقيق على مؤشرات تخص الفساد في الوزارة وكان معالي الوزير متعاون جداً بخصوص هذا الموضوع على تعديل مسار الوزارة والتخلص من التراكمات السابقة والهيمنات الحزبية الموجودة ضمن الوزارة، لدينا هدر يقدر بمليارات موجود ضمن وزارة العدل ولدينا تعمد ولدينا امبراطوريات مبنية داخل هذه السجون والمديريات الموجودة وقبل كانت تغطى بسرقفلية داخل وزارة العدل وتكلمنا مع السيد الوزير ونتمنى من الخير وكان جاد في الحلول جزء من المفاصل التي تكلمنا عنها والكتب الرسمية التي وجهت من قبل لجنة النزاهة وحدث فيها اجراء لكن توجد قرارات سابقة واستثناءات من الحكومة السابقة، الوزير يستطيع وفق القانون على ما يعدله في وزارته لكن الاستثناءات التي تأتي من الحكومة يعاني منها، نحتاج الى وقفة وتحرك على هذا الموضوع واسناد من مجلس النواب واللجان المعنية بالأمر على أن ننتهي من أفة الفساد الموجودة ضمن هذه الوزارة ويستطيع أن يعدل الكثير منها والكثير من الموارد يحصل عليها من الوازرة الى الوزارة والمافيات الموجودة من الضغوط الحزبية، أتمنى منك سيادة الرئيس بحضور وزير العدل وأن نكون جادين بحل موضوع السجون والأمبراطوريات المبنية والتمويل الذي يذهب لشخصيات سياسية موجودة وأنا أعلنت عنها سابقاً واليوم أجدد وسوف أخرج على الهواء بتقرير يخص لجنة النزاهة وأطرح كل الأسماء المعنية والضغوطات الموجودة.

- السيد محسن علي اكبر نامدار المندلاوي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

هذا موضوع آخر لا يخص المياه لكن بالإمكان متابعة هذه الموضوع.

- النائب عدنان برهان محمود الجحيشي:-

فيما يخص وزارة الموارد المائية والتي هي مختصة فقط في نهر دجلة والفرات، أين الخطة الأستراتيجية؟ وأين أنتم من عمل الخزانات والسدود؟ أين أنتم من كري نهر دجلة والفرات؟ أين أنتم من توفير ماء الشرب فقط للقرى التي تبعد (٤٠ – ٥٠) كيلو متر عن نهر دجلة؟ قتل الفلاحين وعوائلهم و صحر العراق وهجروا من اراضيهم ولا يوجد المنقذ، قتل النفط الدئم وهو الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية، والآن فلاحي البطاطا المخزونة في المخازن، صاحب المخزن يقول له تعال وخذ البطاطا والموارد المائية تقول لن تأتي الخطة يوم ٩/١٧ لرسم الخطة الشتوية وزراعة البطاطا محصول مهم جداً ويوم ٩/١ يبدأ الفلاح بزراعة البطاطا.

أما فيما يخص وزارة الخارجية أيضاً أين أنتم من اتفاقية الدول المتشاطئة وأين أنتم من المعاهدات الدولية وبلغت التجارة الدولية ما بين تركيا وايران أكثر من ٢٠ مليار دولار سنوياً وهذا ما صرح به رئيس مجلس الأعمال التركي والحقيقة بالوقت الدولتين تعاني من العملة الصعبة إذن علينا ان نستخدم الضغط التجاري وهو اغلاق نهر الدولار المستمر من المنبع العراقي كفيل باطلاق المياه من المنابع الايرانية والتركية، علينا تعدد مصادر استيراد الغاز من دول اخرى لحين استثمار الغاز العراقي، ان حسن العلاقات مع الدول لا تعني ان العراق عليه ان يضحي بكل شيء من اجل لا شيء وسياسة التبعية أضاعت الحقوق وكرامة العراقيين وكسرت هيبة.

- النائب هادي حسن مهيرج السلامي:-

مجموعة تساؤلات،

١- ما الخطة المشتركة للسادة الوزراء لمواجهة سلوك دول المنبع لنهري دجلة والفرات، وما هو الجدول الزمني لتحقيق ذلك؟

٢- هل تمتلك وزارتي الخارجية والموارد المائية بيانات عن المشاريع الإروائية المقامة من قبل دول الجوار على الحدود العراقية؟

٣- هناك اتفاقيات ومعاهدات وكذلك وجود مركز البحث العراقي السوري التركي، ما هي الإجراءات المتخذة من قبل الوزارات والسادة الوزراء بخصوص مدى تنفيذ هذه الاتفاقيات، وكذلك ما هي الإجراءات المتخذة من قبله؟

- النائبة علا عودة لايذ شناوة:-

تعرضت محافظة ذي قار الى شحة مائية كبيرة وأثرت بشكل كبير وأثرت على الواقع الاروائي في المحافظة الأمر الذي أثر بشكل سلبي على الواقع الاقتصادي فيها نتيجة عدم وصول الحصة المائية لها في نهر الغراف ونهر الفرات ومن اجل تجاوز هذه الأزمة خلال الفترة القادمة خصوصاً أن محافظة ذي قار من المحافظات المتضررة وعليه نطالب السيد وزير الموارد المائية درج محافظة ذي قار من ضمن أولوياته في خطة الوزارة ونطالب بما يأتي:

١- وصول حصة عادلة ومستقرة الى محافظة ذي قار في نهر الفرات ونهر الغراف من اجل تمكين المزارعين فيها من المشاركة في تنفيذ الخطة الشتوية لتأمين مصدر رزق لهم ولعوائلهم.

٢- معالجة مياه المصب العام قبل دخوله الأهوار.

٣- إنشاء سدة تنظيمية على عمود الفرات بين الطار والفهود للسيطرة على الحصص المائية.

٤- تشغيل كوادر الناظم المبوب ومحطة ضخ المبزل القوسي في سوق الشيوخ.

٥- شراء حوضيات في مركز انعاش الأهوار والأراضي الرطبة العراقية في ذي قار لتوزيع المياه على أغلب القرى النائية.

٦- صرف مخصصات خطورة للكوادر العاملة في وزارة الموارد المائية.

٧- مشروع استصلاح آراضي سوق الشيوخ وعبادة وآل أسماعيل في الطار والفهود، من اهم المشاريع التي يجب تنفيذها في الفترة القادمة.

٨- انشاء محطات تحلية بالاعتماد على الابار لمعالجة شحة المياه، مشكلة محتملة عند مناسيب المياه المستقبلية لا سامح الله.

٩- مشروع المشهد الطبيعي في الجبايش والعيوسية في الفهود مشاريع متوقفة ويبج اعادة العمل بها وكذلك معالجة مياه الصرف الصحي الداخلة للأهوار من سوق الشيوخ الى الجبايش.

١٠- دعم مربي الجاموس بالأعلاف من خلال مجلس الوزراء وأن يصدر توجيه بذلك، ولو تكلف شركات النفط في كل محافظة أهوارية.

- النائب غريب احمد مصطفى امين:-

يتكلم باللغة الكردية.

- النائب سردي نايف عباس سردي:-

بعض الأسئلة الى وزير الخارجية.

١- ما هي الخطوات التي تم اتخاذها على المستوى الدولي لحل ازمة المياه مع الدول المجاورة مثل تركيا وايران؟

٢- كيف يمكن تعزيز التعاون الاقليمي لضمان توفير المياه للعراق؟

٣- ما هو دور العراق في المنظمات الدولية المتعلقة بالموارد المائية؟

٤- هل يوجد أي اتفاقات جديدة في الأفق للتعاون مع الدول المجاورة بشأن مشاركة الموارد المائية؟

٥- ما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه الدبلوماسية في تقليل التوترات حول ادارة المياه.

فيما يخص وزير الموارد المائية.

١- ما هي الأستراتيجيات الوطنية لتحسين ادارة الموارد المائية والحد من الفاقد.

٢- كيف يتم التعامل مع مشكلة تلوث المياه والأستدامة البيئية.

٣- هل يوجد خطط لاستخدام تقنيات حديثة مثل الذكاء الاصطناعي لتحسين إدارة المياه.

٤- كيف يمكن توزيع الموارد المائية بطريقة عادلة بين المحافظات والقطاعات.

٥- ما هو التأثير المتوقع للتغيير المناخي على الموارد المائية في العراق؟ وما هي الإجراءات التي يمكن اتخاذها؟

- النائب حسن وريوش محمد الاسدي:-

أود أن أتحدث بشكل عملي، كل النقاط التي طرحت بالاجتماع السابق والحالي لأنه نحن سبق وأن أستضفنا السادة الوزراء وهناك مشكلة حقيقية بدون أي معالجة، وسمعنا أنه هناك مشكلة في هذا الاجتماع وبدأت تتفاقم ولم يتبقى من الخزين الأستراتيجي للمياه في العراق إلا (٧) مليار تقريباً بعد أن كان (١٨٧) مليار، مناطق جنوب العراق والأهوار مثلما يعرف الجميع الأن تمر بأزمة حقيقية وشبه جفاف يلحق هذه المناطق، بشكل عام توجد أزمة لحد هذه اللحظة لم نسمع بوجود حلول حقيقية من قبل رئاسة مجلس النواب والسادة الأعضاء ومن قبل الحكومة، نتمنى بشكل عملي أن نجد حلول حقيقية في هذه الجلسة وليس فقط مداخلات وحديث، بالنسبة الى مناطقنا بشكل عام نطالب السيد وزير الموارد المائية بضرورة تقسيم المياه بشكل عادل بين المحافظات، محافظة ذي قار من أكثر المحافظات ضرراً ومناطق الأهوار من اكثر المناطق ضرراً ولحد هذه اللحظة تعاني هذه المناطق من سوء تقسيم للمياه وهناك تقسيم غير عادل وهناك محافظات ربما فيها نسبة زراعة معتد به وهناك محافظات مثل ذي قار وخصوصاً جنوبها وجنوب العراق بشكل عام مناطق اهوار البصرة وميسان وذي قار تعاني من مشكلة كبيرة رغم أنه السيد الوزير خبير في هذا الموضوع وهو يعلم أنه لابد من وجود حصة مائية وفق الدراسة الأستراتيجية لهذه المناطق.

نطالب اعتبار هذه المناطق منكوبة ويكون لها دعم في مجلس الوزراء وتعوض هذه المناطق على غرار التعويضات التي أصدرها مجلس الوزراء، وأطالب السيد رئيس المجلس المحترم بايجاد حلول حقيقية في هذه الجلسة ولا بد من وجود ضغط برلماني.

- النائب مصطفى احمد عرسان الجميلي:-

فيما يخص مناطق الانبار والشحة الكبرى التي تعاني منها على اعتبار نهر الفرات لم يستفيد من معالجته لنهر دجلة فقط جزء يسير من هذه المحافظة يتغذى على المعالجة التي قامت بها وزارة الموارد المائية في موضوع الاحتياطي لنهر الفرات، وهذه الاطلاقات التي حدثت والتي تحدث من قضاء حديثة والسدة أدى الى قيام وزارة الموارد المائية بتجفيف بحيرة الحبانية وهذ البحيرة مهمة من ناظم الورار الى قعر البحيرة تتغذى عليها (١٠٠) ألف نسمة من المياه الصالحة للشرب واليوم هذه المحطات على هذا الموقع أصبحت معطلة بالكامل وهذا يؤدي الى كارثة انسانية، يجب ان تعالج هذه المياه في البحيرة من اطلاقات سد حديثة لمعالجة مياه الشرب في هذه المناطق.

كما معروف مناطق شرق الأنبار لا تتغذى على حوض الفرات وتتغذى على الجداول والأنهار التي تتغذى من نهر الفرات وهذه الجداول والأنهار عليها تشديد من قبل الوزارة.

- النائب رائد حمدان عاجب المالكي:-

أختصر كلامي بإيضاح بشأن المرجعيات القانونية فيما يخص الاتفاقيات الدولية التي تخص هذا الموضوع ما لم يتم ذكره، لا توجد لدينا اتفاقيات مباشرة ملزمة مع إيرن أو تركيا لكن هناك مرجعيات قانونية دولية يمكن الاستناد إليها وفي مقدمتها معاهدة لوزان بين تركيا والحلفاء سنة ١٩٢٣ والمادة (١٠٩) منها كانت تنص على ضرورة الحفاظ على الحقوق المكتسبة لسوريا والعراق في مياه دجلة والفرات ونص المادة كان (عندما يتم

استخدام المياه داخل اقليم دولة ويكون مصدرها دولة اخرى يتم ابرام اتفاق بين الدول المعنية لحماية المصالح والحقوق التي حصل عليها كل منهم وفي حالة عدم الاتفاق ينظم الأمر بالتحكيم) للأسف نحن منذ سنة ١٩٢٣ والى الآن لم نستطع التوصل الى اتفاق مع تركيا تحت هذا الاطار، وايضاً لدينا اتفاقية جنيف سنة ١٩٣٣ حول استخدام القوى المائية في الأنهار الدولية وكل دولة تحتفظ في ضل القانون الدولي بأن تقوم في قيامها بجميع الأعمال الملائمة لاستخدام القوى المائية مالم يترتب عليها أضرار جسيمة بدولة أخرى، وهذا ممكن نحتج به على تركيا فيشا يخص السدود وغيرها، ايضاً لدينا اتفاقية الأمم المتحدة لتنظيم الاستخدامات غير الملاحية في المجاري المائية لسنة ١٩٩٧، الموارد الطبيعية التي تتقاسمها دولتان وأكثر يوجد تنظيم قانوني وهذه المرجعيات الدولية وتقاسم الثروات الطبيعية فيما يخص الموارد المائية يمكن ان نستند لها ولكن مشكلتنا في الدبلوماسية وتعاملنا مع الدول ونحن نتصرف بطريقة أشبه بالاستكانة ومن موقع الضعف وبالتالي نحتاج ان نستخدم أوراق الضغط التي لدينا من أجل التوصل لاتفاقيات دولية ملزمة. الحصة المخصصة لناحية سيد احمد الرفاعي في محافظة ميسان لم تصل وهي يأتي عن طريق نهر السابلة من ذي قار وبسبب تجاوزات وأمور أخرى المياه لا تصل، نطلب من الوزارة تأمين هذه الحصة أو تحويلها عن طريق مصدر أخر.

- النائب فراس تركي عبد العزيز المسلماوي:-

سؤالي الى وكيل وزير الخارجية، ما هي الجهود الدبلوماسية لمعالجة ازمة المياه؟ أشار معالي الوزير الخارجية أن الطريق الوحيد هو التفاوض والحوار، كم حوار عقدتم؟ وكم تفاوض أقمتم؟ والى أين وصلتم؟ هل هناك جدول زمني لمعالجة أزمة المياه؟ لا سيما أن تركيا لم تلتزم بالاطلاقات المائية المخصصة وفقاً لأتفاقيات التي أشار أليها السيد وزير الموارد المائية والسيد وزير العدل.

أود الإشارة ايضاً وأثني على ما طرحه زميلي النائب الدكتور رائد المالكي حول امكانية الاعتماد على الاتفاقات الدولية مثل اتفاقية برشلونة لعام ١٩٢١ كذلك اتفاقية عام ١٩٩٧ بالنص هناك نص يقول (يتوجب على الدول المتشاطئة احترام مصالح جيرانها وعدم الاضرار بها أثناء ممارسة سيادتها على المصادر المائية الجارية في اقليمها) أي أن هناك نصوص واضحة حول الاستخدام العادل للمياه.

السؤال الى وزير الموارد المائية، ما هي حلولكم البديلة ونحن مقبلون على موسم جفاف؟ هل بالإمكان استثمار المياه الجوفية؟ علماً أن هناك دول تعتمد على المياه الجوفية فقط، وهل بالإمكان اللجوء الى صناعة الأمطار بتقنية تلقيح السحب كما يحصل الآن في الأمارات التي تكثف جهودها العلمية لتطوير عملية الأستمطار، هل بالإمكان العمل على تحلية المياه والإستفادة من شط العرب والمياه المالحة؟ لاستثمارها وتوفير مياه الشرب مثلما تقوم به بعض الدول، وهل بالإمكان الإستفادة بتدوير المجاري وأستثمارها للسقي؟

كوني ممثل عن محافظة كربلاء المقدسة، هل في نية الوزارة أنشاء مشروع خزين مائي خاص للزيارات الأربعينية المليونية والتي بلغت هذا العام أكثر من (٢٢) مليون زائر والإنتقال من خطة زيادة الإطلاقات المائية في موسم الزيارة.

- النائبة انتصار حمد شندي المالكي:-

سوف أخالف بعض أراء النواب خصوصاً محتفظة البصرة، ان التعبير عن الوضع الحرج التي تواجهه محافظة البصرة وخصوصاً قضاء أبو الخصيب وشط العرب والسيبة بسبب أزمة المياه وقد وصلت هذه الأزمة الى مستوى لا يمكن تجاهله وأن نقص المياه أثر بشكل مباشر على معيشة الناس وأصبح من الصعب الحصول على مياه الشرب النقية وأناشد الحكومة ووزير الموارد المائية بالتركيز على البصرة بشكل خاص وتخصيص المزيد من الجهود لهذه المشكلة وأيضاً أدعو الحكومة المحلية في البصرة الى التعاون مع الجهات المعنية لتنفيذ استراتيجيات محلية لإدارة المياه بفعالية والتصدي للاستغلال غير المشروع للموارد المائية ونحتاج الى اجراءات فورية لحل المشكلة وكما نطالب وزير الخارجية بضرورة التعامل مع دول الجوار لبحث الحلول الأقليمية لحل مشكلة نقص المياه.

- النائب هيثم عبد الجبار محمد الزركاني:-

البرنامج الحكومي الذي صدر بشكل رسمي منذ ستة أشهر لحين ٣١ حزيران ولو أطلعت على البرنامج الحكومي الى وزارة الخارجية ووزارة الموارد المائية لا تجد أي ذكر لمعالجة مثل هذه الأزمة الكبيرة التي يمر بها البلد واليوم الشعب العراقي يقتل بمياه الشرب والسقي وكذلك الثروة الحيوانية أيضاً تقتل ونحن نمر بكارثة عظمى تمر بالبلد ومنهاج حكومي يصدر من حكومة لا تجد فيه أي ذكر لمعالجة أزمة المياه مع الجارتين أيران وتركيا ولا تجد أي خطة ولا حلول ولو أطلعتم الآن على المنهاج الحكومي نقول نحن نمر بأزمة أكبر من الأزمة التي مضت لأنه غير مذكور ستة أشهر ولم يذكر أننا حاولنا أو وصلنا الى حل أو أتفقنا أو زرنا أو شكلنا وفود مع أن الكثير من الكلام الذي طرحه السيد وكيل وزارة الخارجية قبل مغادرته قبة البرلمان ذكر أنه تواصلنا وغيرها لكن لم نرى أنها مذكورة في البرنامج الحكومي، هل هي غير مهمة في نظركم؟ لكي نحن كبرلمان نتكلم مع مجلس الوزراء في هذا الموضوع.

نحن ندعم قرار وزارة النفط بقضية حقن الماء باعتبار لحد هذه اليوم الشركات تستنزف ما لا يقل عن خمسة مليون برميل من المياه العذبة تحقنها في النفط ونحن أبناء البصرة قريبين عن هذ الشأن واختصاص نفطي أيضاً وندعم الاجراء الحكومي في هذا الاتجاه.

- النائبة حنان سعيد محسن الفتلاوي:-

معالي وزير العدل فصل الموقف القانوني والمشكلة منذ سنوات ونتحدث بها لعدة سنوات وبدون أي حلول ونتمنى ان نخرج بحلول عملية، والقضية مثلما تحدث بها السادة الوزراء فيها جانبين داخلي وخارجي، الخارجي تحكمه اتفاقيات دولية وفيها ثلاث مراحل مرحلة التشاور أو التفاوض وبعدها لجان تقصي حقائق وبعد ذلك التحكيم والقضاء وطالما نحن في التفاوض لا نصل الى نتيجة مع الأطراف المفروض أن نتحول الى مرحلة التحكيم أو التقاضي ومعالي وزير الخارجية ذكر معلومة مهمة وكنت أتمنى أن يتحدث بها بشفافية أكثر وقال أنه رفع دعوى بمجلس الأمن وحدث اعتراض وأتمنى أن يذمر من الذي أعترض على الشكوى وحق العراق ومن يعترض على المطالبة بحق العراق فهو ليس بعراقي ويفترض أن نتحدث بشفافية أكثر ونقول من الذي أعترض على اقامة الشكوى ونحن الآن نتحدث عن مشكلة حقيقية تواجهنا وقبل كم سنة كان هناك قانون الأمن الغذائي وسوف تكون أزمة في الحنطة وأضعنا (٢٥) ترليون وهو كذب ولا توجد أزمة في الحنطة ولا يوجد أمن غذائي والأمن المائي أولى والآن نحن في أزمة حقيقية والمفروض توجد خطوات جدية من الحكومة وموازنة طوارئ ويخصص جانب في الموازنة للأمن المائي وهو أهم من أي أمن آخر، الموضوع نحن نأخذه بسهولة وكأن القضية ليست قضيتنا.

معالي وزير الموارد المائية ذكر العديد من الخطوات وأتمنى طرق الري الحديثة ان تكون بطريقة الإلزام للمزارعين أسوة بدول العالم وهذه تقلل من الهدر ونحن اليوم في ٢٠٢٣ ولحد الآن السقي سيح، قضية التبطين لا أعرف لماذا فقط في منطقتين الدغارة وعفك لماذا لا يكون بأكثر من منطقة لكي نقلل من الهدر الكبير في المياه وأتمنى من سيادة رئيس الجلسة أن نخرج بتوصيات حقيقية وملزمة للحكومة ولكل الأطراف لكي يتم معالجة هذا الملف بشكل صحيح وعلمي ومدروس.

- النائبة نفوذ حسين محمد الموسوي:-

لدي ثلاثة اسئلة:

١- ما هي استراتيجية وزارتي الموارد المائية والخارجية لمتابعة تنفيذ الالتزامات الخاصة بالاتفاقيات الخاصة بالمياه بين الدول ودمجها بالقوانين المحلية، وهل هناك تنسيق وعمل مشترك بين الوزارتين ولجنة العلاقات الخارجية في البرلمان بتفعيل الاتفاقيات والمعاهدات المائية؟

٢- هل تم تخصيص جزء من الموازنة العامة بتوفير الدعم المالي الازم لتنفيذ الخطط الأستراتيجية ذات الصلة بإدارة الموارد المائية بغية التكيف مع آثار الشحة المائية والتغير المناخي؟

٣- كلنا نعرف بأن العراق شريك تجاري مهم لتركيا وايران واقتصاد هذه الدول يحتاج العراق كسوق وممر للبضائع، فضلاً عن أنه هناك علاقات كبيرة في مجال الطاقة الدولتين، هل تم تسخير هذه الشراكة لفتح أبواب الحوار وتقديم مقترحات جديدة مع دول المنبع؟

- النائبة أفين سليم نوري سليم:-

سؤالي الى وزير الموارد المائية، في قضاء سميل هناك مخيمات للاجئين بحدود (٢٠٠) لاجئ ويتم الاعتماد كلياً على سد الموصل وخصوصاً نهر دجلة لذلك ضروري تخصيص مبالغ لمحطات التصفية الواقعة على نهر دجلة وسد الموصل، وضرورة التنسيق بين المركز الوطني لإدارة الموارد المائية قسم السيطرة على المياه وإدارة سد الموصل ومديرية سد دهوك بخصوص تنظيم الإطلاقات المائية من بحيرة لسد الحاجة الماسة إليهم لكون مياه الشرب لمحافظة دهوك التي يعتمد عليها اللاجئين أيضاً.

- النائبة نهلة قادر محمد حارس:-

كلنا نعرف ان السياسة المائية للدولة لا تقل أهمية عن سياسة النفط واستقلال الدولة ومن هذا المنطلق وبسبب التغيير الحاصل في المناخ والاحتباس الحراري وارتفاع درجات الحرارة نلاحظ أن نسبة المياه تقل على مستوى العراق بصورة عامة وإذا نبحث هذا الموضوع يجب ان نبحث من نقطة دخول المياه الى داخل العراق في اقليم كردستان الى أن يصب في شط العرب، والنقطة التي أريد أن أذكرها وأؤكد عليها ضرورة التأكيد على بناء السدود لخزن المياه وبحكم أنني نائبة عن أقليم كردستان فالسدود الموجودة في الأقليم تحتاج الى دعم وزارة الموارد المائية مادياً ومن ضمن برنامج بناء الموارد البشرية ايضاً بأشراك الكوادر وادامة السدود والدورات خارج العراق ومشاركتهم في المؤتمرات.

بالنسبة الى الاحتباس الحراري هذه الظاهرة تؤثر جداً على انخفاض منسوب المياه ويجب أن نطرح هذا الموضوع على رئاسة الوزراء بتشكيل لجنة من الوزارات المعنية لدراسة هذا الموضوع لأنه يؤثر من كل النواحي على منسوب المياه في العراق وبالتالي يؤثر على السيادة الاقليمية للمياه والزراعة والصحة كما ذكرها السيد نائب رئيس الوزراء في حديثه.

- النائبة نجوى حميد محمد علي:-

بالنسبة الى موضوع ردم بحيرات الأسماك سببت أزمة اقتصادية لشريحة مهمة يعتمدون عليها بحياتهم المعيشية كرزق لهم، يجب أيجاد حلول لهذه المشكلة، لماذا لا نعمل دراسة لموضوع منح موافقات أصولية في قضاء داقوق لأحواض الأسماك لكون نوعية المياه الجوفية تساعد على تربية الأسماك ويمكن تشكيل لجنة من المختصين من الزراعة والري والمياه الجوفية مع ملاحظة عدم استخدام المياه السطحية لنفس الغرض، السؤال، ما هي اجراءاتكم كوزارة موارد مائية بهذا الخصوص عند ردم أحواض الأسماك في محافظة كركوك وبالأخص قضاء داقوق؟

- النائب محمد اسماعيل عمر رسول:-

مداخلتي تخص مشكلة خطيرة تواجه العراق وهي مشكلة الجفاف وقلة المياه بعد تقليل الإطلاقات المائية من قبل دول الجوار، وان حل هذه المشكلة يتمثل ببناء عدة سدود في العراق ومن اهمها سد البيقمة حيث تصل قدرة استيعاب هذا السد حوالي (١٧) مليار متر مكعب وببناء هذه السدود سوف تحل مشكلة نقص المياه في عموم العراق، وأريد أن أسأل بخصوص سد الدلكة في محافظة السليمانية وحسب معلوماتنا تم الانتهاء من تصميم السد ونسأل متى تباشر الوزارة بالعمل الفعلي إنشاء السد.

- النائب محسن شعو سعدون:-

لدي بعض النقاط المهمة جداً.

١- نريد معرفة ملف المياه بعهدة من الوزارات، هل هو بعهدة وزارة الموارد المائية أو وزارة الخارجية أو كلاهما، كذلك بعض الاتفاقات التي أبرمت مع الجانب التركي ما هو مصيرها بالوقت الحالي واليوم العراق يمر بأزمة جفاف خطيرة جداً وأنا كنت على اتصال مع السيد الوزير وبينت له الكثير من المشاكل ولدينا بعض الأنهر جفت في جنوب شط الغراف وتمشي بها على الأقدام وهذه كارثة ولدي صور ومقاطع وكان الاتصال مع الوزير وأبدى تعاون كبير جداً لحل أزمة كبيرة في نهاية شط الغراف.

٢- ما هي أساليب التفاوض مع الجانب التركي والايراني؟ وهل تكون هناك أساليب تفاوض بالجانب الاقتصادي للتبادل التجاري.

٣- لدي مقترح مشروع موجود في وزارة الموارد المائية وهذا يحل مشكلة الجفاف وملف المياه في جنوب العراق وهو استخدام مياه شط العرب وهذا المشروع فيه جدوى اقتصادية ومعروض للدراسة يكلف الوزارة (١٠) مليار دولار ويتم من خلال نصب مضخات وفتح أنهر من شط العرب تصل الى محافظات الناصرية والسماوة والبصرة والعمارة بفتح قنوات مياه وكذلك تنصب عليها مضخات تحلية للمياه كل (٤٠) كيلومتر وهذا المقترح موجود، أتمنى من معالي الوزير أخذ هذا المشروع بنظر الاعتبار.

- النائبة خديجه وادي ميزر عبد النبي الجابري:-

كما تعلمون وضع العراق بخصوص شحة المياه وما تعانيه المحافظات كافة وخاصة محافظة المثنى وهذه المحافظة ليس لديها مورد غير الزراعة وتعاني من شحة في المياه ومن التجاوزات المستمرة من قبل المحافظات المجاورة على الحصة المقررة لها والسيد وزير الموارد المائية مشكورا كان من الداعمين ولحد هذه اللحظة بتوفير الحصة المائية للمحافظة، وأطلب من السيد الوزير اعطاء المحافظة الأولوية في زيادة الحصة المائية للمحافظة ونحن على أعتاب الموسم الشتوي.

- النائبة ايمان عبد الرزاق محمد عارف:-

ان تغيير المناخ أكبر تهديد يواجه العراق على الأطلاق وهو يؤثر على القطاع الزراعي وكذلك لحقوق الأنسان الأساسية وسوف يكون عائقاً أمام التنمية المستدامة ويفاقم التحديات البيئية والأمنية والسياسية والاقتصادية ويجب على الحكومة وضع خطة استراتيجية واضحة تقلل من هذا الخطر، سوف لن أتكلم عن الجانب الخارجي لأن الكثير من السادة النواب تحدثوا ونحن نتكلم عن المستوى الداخلي وكيفية الحفاظ على الثروة المائية، هذه قنينة الماء التي أمامي على عدد النواب ولا يوجد لدينا الوعي والثقافة وكيف نحافظ على هذه النعمة التي بين أيدينا وكل شخص شرب من هذه القنينة قسم قليل وبقى الماء وسف يهدر هذا المتبقي ونحن لا نقدر هذه النعمة التي بين أيدينا، يجب على المستوى الداخلي ان نوعي الشعب والأسرة وهي مسؤولية كل الوزراء وليس وزارة الخارجية أو الموارد المائية بل وزارات التعليم والثقافة والاعلام والبيئة والصحة وحتى رجال الدين يقع على عاتق كل فرد في العراق للحفاظ على الثروة المائية.

- النائبة نرمين معروف غفور امين:-

الأزمة الحالية لها أسباب داخلية وخارجية لكن مثلما تفضلت السيدة النائبة التي قبلي بأن العوامل الداخلية تعتبر السبب الرئيسي في هذه الأزمة خصوصاً فيما يتعلق بالاستخدام اليومي للمصادر الطبيعية وفي مقدمتها المصادر لمائية واعتقد ان هذا الموضوع لا يتعلق بمؤسسة ودوائر الدولة فقط بل هي مسؤولية مجتمعية لأننا وأيّ كانت مهامنا ومواقعنا بالنتيجة كلنا مستهلكين للمصادر المائية وبالتالي فأن تدارك هذه الأزمة تقع على عاتق الجميع وعلينا أن نواجه هذه الأزمة وفي المقدمة أن ننقل الصورة الحقيقية لهذه الأزمة لجميع المواطنين وعلى مختلف الشرائح والمستويات والجهات الحكومية مطالبة بالتأكيد بوضع خطط وبرامج واستراتيجيات لقيادة المعالجة والحلول وتدارك هذه الأزمة في الوقت الحاضر ومستقبلاً.

- النائب حيدر طارق عبد لفتة الحسناوي:-

في هذه الدورة هذه الاستضافة الثالثة أو الرابعة للسيد وزير الموارد المائية وكان معه وزير الزراعة وتعودنا دائماً من السادة الوزراء يشكون الحال ونحن نتكلم عن هموم أهلنا وبدون نتائج ومخرجات، مشكلة كبيرة وأزمة كبيرة ومشكلة أمن قومي وأنا تفاجأت قبل قليل من الأخ وزير الخارجية يقول نحن لا نستطيع ان نشتكي وهي ليست حرب، كلا هذه هي بداية الحرب وهي حرب معلنة على العراق من الدول المجاورة والى متى هذا السكوت عن حقنا وبلدنا وهذه قضية اقتصادية وبيئية وصحية واجتماعية وهجرة كبيرة من الريف الى المدينة واليوم حتى مشاريع الماء بعضها بدأ يتوقف في النجف والديوانية وكربلاء وتوجد زيادة في الاطلاقات بعد ذلك تعمل مجمعات الماء وأنا سمعت خبر يقولون في الشهر العاشر أو الحادي عشر إذا لم تمطر والغيث من رب العالمين سوف تكون هناك مشكلة ونحن نسمع من الأخ الوزير مليار متر مكعب أو أكثر وهي السعة للخزانات واليوم هي (٧٠٠٠) ونحن الى أين ذاهبون؟ لماذا لا نشكل لجنة رفيعة المستوى ونعمل على سقف زمني و'ذا لا توجد حلول حقيقية وتعاون من الدول المجاورة نذهب الى قطع العلاقات التجارية والأخ وزير الخارجية تحدث عن شكوى واعتراض من يعترض هو خصم للشعب العراقي، وفي حال هذا الأمر يمر بدون عدم تدويل هذه القضية سوف نبقى نعاني ونتشكى ولا نصل الى نتيجة.

توجد قضية مهمة جداً، نعم توجد اجراءات وزارة الموارد المائية وقضية التبطين وتنسيقها مع وزارة الزراعة في قضية التقنيات الحديثة أيضاً وزارة الزراعة ووزارة الموارد المائية ضعيفة جداً في هذا الاتجاه وإذا مانت مشكلة في التخصيصات المالية أين دور الحكومة بهذا الاتجاه ومشروع الموازنة يأتي الى اروقة الحكومة ونعم نحن ايضاً نلوم الحكومة والوزارات المعنية بهذا الاتجاه.

- النائبة فيان صبري عبد الخالق:-

يبدو ان موضوع المياه والتصحر والجفاف في العراق أصبح مشكلة يعاني منها الفرد العراقي ونحن نعلم بأن دول الجوار وفي المنهاج الوزاري في المادة (١٤) من الشق السياسي بأنه أجراء علاقات متوازنة مع كل دول الجوار ونحن نعلم بأنه اليوم في العراق نحن في مشهد صدد انفجار سكاني وهذا الانفجار السكاني يؤثر جداً على موضوع المياه وكل فرد عراقي اذا كنا نتكلم بشأن الأمن الغذائي والمائي له علينا توفير أكثر من (٢٠٠٠-٥٠٠٠) لتر لكل شخص يومياً وهذا مؤثر جداً، وبالنسبة لنا الأنهار وطنية ودولية وهذا وفق القانون الدولي وبالنسبة للعراق أعتقد اليوم مهم جداً أنه نوفق ما بين القانون الدولي والقانون المدني ويجب ان يكون تكييف بينهما وهذه الدول عليها أن تعي مسؤولياتها وموضوع المناخ والتصحر والجفاف يؤدي الى عدم الاستقرار والى الهجرة والى كل شيء والأمن القومي للعراق أيضاً تأثر بهذه المشاكل، أنا أسأل حتى العراق هل لديه التزامات في اتفاقية باريس؟ وهل نحن كعراق مثلاً عملنا شيء بشأن الاحتباس الحراري؟ وكلنا نعلم بأنه الغازات التي تخرج من كافة حقول العراق النفطية، هل العراق ملتزم بهذه الأمور الأخرى بشأن الاحتباس الحراري.

تكلم السادة النواب على السدود، الأردن لديها (١٦) سد والعراق سبعة سدود منذ سقوط النظام البائد.

يجب ان تكون مبادرة اقليمية تنبع من العراق ومن وزارة الخارجية العراقية بمشاركة كل هذه الدول لمدة اسبوع على هذا الموضوع ونحل هذا الموضوع بين دول الجوار، وأيضاً كانت هناك تفاهمات بأنشاء مركز بحثي، وهذا الموضوع ليس فقط من يهتم به وزارة الخارجية أو العدل أو الموارد المائية، وزارة الصحة والبيئة وحتى الوزارات الأخرى والنفط.

- النائب علاء صباح مرعي الحيدري:-

سؤالي موجه إلى السيد الوزير الموارد المائية المحترم، هل من الأنصاف لمحافظة البصرة عاصمة العراق الاقتصادية والتي تمول الموازنة العامة بـ(٩٣%)؟ لا يوجد فيها ماء صالح للشرب والمد الملحي يقتل أراضيها والثروة الحيوانية فيها وكذلك كثرت الإصابات بالسلطان والفشل الكلوي على الوزارة الإسراع بتنفيذ مشروع سد البصرة الذي سمعنا عليها الكثير وتشكيل غرفة عمليات لمشروع سد البصرة ويكون مقر في محافظة البصرة ومن ثم الشروع بمشاريع تحلية المياه.

- النائب بريار رشيد شريف:-

في البدء يجب أن لا ينعكس الخلافات السياسية على الخدمات والمشاريع وخصوصاً رواتب الموظفين كونه يسبب فجوة كبير بين الحكومة والمواطن ويكون سببً في صعوبة العيش للمواطنين، السيد وزير الموارد المائية هنا نبين بعض المشاكل التي تخص المشاريع الاروائية والسدود ومن أهمها (سد دربندخان وسد دوكان)، صيانة سد دربندخان يحتاج إلى مليارين ولكن حتى الآن لم يتم تخصيص هذا المبلغ لصيانه منذ أكثر من أربعة سنوات، صحيح أن موقع هذا السد تقع ضمن مناطق الإقليم ولكن هذا السد أسناد لخزين المياه ولتوفيرها ودعم الزراعة للوسط والجنوب ويجهز محافظة ديالى بمياه الشرب، معالي الوزير حتى الآن لم يتم صرف دينار واحد لصيانة السدين دوكان ودربندخان علماً (٨٠%) من هذين السدين تتدفق نحوى الوسط والجنوب، صيانة سد دربن دخان مهم جداً كون مياه هذا السد ينقض محافظة ديالى من الجفاف أما بالنسبة إلى المشاريع الاروائية يوجد قنوات مشتركة بين الإقليم وديالى لذا يجب تحرك حكومة المركز للتنسيق مع حكومة الإقليم، سد دوكان الداعم الرئيسي لتوفير مياه الشرب لمحافظة كركوك ويصب في نهر دجلة.

ثانياً بخصوص أن شاء سدود (دالكت طقطق وباكرمان) لا يوجد فيها أي أشكال قانوني وتم إتمام الدراسة الاستراتيجية معالي الوزير وتخصيص الميزانية خاصة لها موجود من ضمن موازنة العامة. السؤال متى يتم البدء بأنشاء هذه السدود؟ وأن كان الإجابة بسبب ارتباط بسد المنداوه كون هذا السد فيه معوقات هذا خطأ واضح في أن شاء المشاريع الخدمية في البلد، وأخيراً معالي الوزير تم تخصيص ميزانية خاصة لعلاج شحت المياه والتلوث المائي ولكن حتى الأن لم يتم صرف هذه المبالغ المالية المفروض للإقليم وكما هو معلوم الجفاف في السنوات الماضية كان هو درس لنا لكي نقوم ببناء السدود والخزنات وخزن المياه لكي نستفاد منه في زمن الشحة.

- النائب صباح حبيب قادر:-

سؤالي ما مستوى التعاون بين الوزارة والمنظمات الدولية لحد من تأثيرات التغير المناخي على العراق، وما مدى الأضرار الناجمة عن تقليل حصة العراق المائية على أمن ومعيشة العراقيين أيضاً له بناء السدود الجديد مجدية في تجاوز أزمة المياه؟

- النائبة سروة عبد الواحد قادر:-

هناك أسباب كثير لشحة المياه وانخفاض نسبة الزراعة في العراق، التغيير المناخي هو عنصر المؤثر على المناخ بشكل عام حيث ثلاثة سنوات السابقة قلة تساقط الأمطار أدى دور مهم في جفاف في المنطق وبالتالي التصحر، أنا لا أتكلم عن دول الجوار ولكن هناك أسباب أخرى للتصحر في المنطقة، عدم وجود ألية تحويل مياه الثقيلة أي المجاري المدن التي تبلغ الألف الأمتار المكعب من المياه والاستفادة منه لغرض الزراعة والري، وعدم وجود طرق الري الحديث لغرض الزراعة هذا يؤدي إلى أتلاف الكثير من المياه لذا على الحكومة دعم الفلاح من حيث تأمين الوسائل الحديث للري، أكثر قنوات الري غير مبطنة ويؤدي إلى تلف الكثير من المياه لذا يجب تبطين لكي نتفادى ضياع المياه، إذا تجاوزات من الأشياء المهمة لأجل الحفاظ على كمية المياه ووجود نفايات وعدم وجود معمل الرسين كلين كلها.

- النائبة جرو حمه شريف عبد الله:-

(تتحدث باللغة الكردية).

- السيد شاخه وان عبدالله (نائب رئيس مجلس النواب):-

(يتحدث باللغة الكردية).

- النائب محمد جاسم محمد علي الخفاجي:-

المشكلة الرئيسية عندنا بخصوص المياه واضحة جداً المشكلة الأساسية الأكبر عندنا مع تركيا، بالاعتبار أكثر من (٨٠%) روافد المياه من تركيا وايران أيضاً بالاعتبار (١٥-٢٠%) تأتي من ايران، أنا حتى يعني الإخوان أتمنى يتم الإجابة على هذا الجواب ببساطة جداً حتى استرجع هذا الحق المختصر والمتعدي عليه من قبل تركيا، أنا أحتاج أن أتكلم كدولة الآن أحتاج أن يكون عندي مفاوض وأن يكون المفاوض وطني ومخلص ولا يشكك بهذا الموضوع يجب أن تكون له أدوات قوة وهذه القضية واضحة أدوات قوة ومن الأدوات القوة للمفاوض أنا لماذا أتكلم هذا الكلام إلى الآن بعمر هذه الحكومة الحالية والحكومات السابقة الآن تحرك جاد بالاتجاه هذه المشكلة لا يوجد يعني أنا أستغرب بتصريح السيد وزير الخارجية قال أن المشكلة مشكلة المجلس أحتاج هذا القانون وهذا القانون والان المشكلة ليست مشكلة مجلس مادة (٨٣) من الدستور تقول السياسة العامة هي مسؤولية مجلس الوزراء إلى حد الآن لا يوجد تحرك لا يوجد لذلك أنا أحتاج أدوات قوة للمفاوض حتى يتحرك على أساسها المفاوض حتى الاتفاقيات التي تعقد مع الجانب التركي الاتفاقية تكون هناك حاجة للبلدين تكون حاجة لي أنا كبلد والطرف الثاني تركيا أو أي

دولة أخرى بالنتيجة حاجة لا يوجد وأن تركيا تعقد معاهدة بما صرحوا الإخوان السادة الوزراء أن مسألة المياه عند تركيا تعتبرها مسألة سيادة داخلية وشأن داخلي وهذا من غير الممكن معهد مع الجانب العراقي، القضية الأخرى أدوات القوة الأخرى السيد الرئيس وأتكلم بل وضوح بالواقع العراقي الذي نحن نعيش ويوجد عندنا شغلتين الشغلة الأولى هي الضغط القانوني والضغط التجاري إلى الآن نسأل والإخوان هم طرحوا الضغط التجاري ونستخدم هذه الورقة وأي أجابه بهذا الاتجاه لا يوجد أي أجابه عندما نستخدم الضغط التجاري وأنا أتمنى أن أحصل على أجابه، قبل أيام السيد الرئيس كانت هناك زيارة وزير تجارة التركي اليوم ٨/٢٩ أو ٨/٣٠ وصرح بشكل رسمي قال نسعى لزيادة التبادل التجاري مع العراق إلى عشرين مليار والآن هو تقريباً (١٥) مليار دولار هو ساعي لزيادة هذا التبادل التجاري إلى عشرين مليار هل هذه الزيادة تعطى بالمجان وهل هذه الزيادة لها مصلحة للبلد وأنا يوجد عندي مشاكل الآن عندي مشاكل وبالنتيجة هذه ورقة ضغط وأنا أحتاج إلى أجابه وأنتظر إلى نهاية الجلسة وأحتاج أجابه من وزارة الخارجية معنية بالموضوع ولماذا إلى الآن لا يوجد تحرك جاد بهذا الملف وأنا يجب أن تكون عندي أزمة بمادة غذائية معينة وممكن تداركها ومادة أخرى غذائية ولكن بالمقابل أنا ممكن هناك ضغط يمارس وأنا أسعى على خلاف وزير الخارجية التركي خفض التبادل التجاري إلى (٥) مليار دولار لا أقل وإلى حد الآن لا يوجد عندي تصريح وأنا دائماً التعامل بمبدأ الاستكانة والضعف وعندنا قوة موجود هذه القوة ونحتاج إلى أبرزها فقط، القضية الأخرى من أدوات القوة للمفاوض هو موضوع الضغط القانوني ولذلك الأخ وزير العدل نحن طلبنا بشكل شخصي دكتور حيدر المطيري حضورك لهذا الموضوع الضغط القانوني وأنا لا أتكلم عن المعاهدات وغيرها سواء النافذة وإبرام اتفاقيات جديد هذا موضوع غير سهل والاتفاقيات مثل ما أشرت يوجد حاجة ولكن ممكن السيد الوزير ممكن استخدام قرار التحكيم الدولي الذي صدر في شهر الثاني هذا العام قبل سبعة اشهر من المحكمة الجنائية الدولية والذي ألزمه الجانب التركي بدفع ما يقارب (٤) مليار أو (٣,٥) مليار دولار بسبب عدم قانونية تصدير النفط من إقليم كردستان هذا القرار فرض على الجانب التركي (٣,٥) مليار دولار هذا يتعلق بقضية نفطية ولكن هو مبلغ يستحق الدفع هذه وسيلة ضغط، أنا اسأل ممكن استخدام هذه الوسيلة أيضاً للضغط؟ هل هناك تحرك بهذا الاتجاه بالإضافة إلى القوانين والمعاهدات النافذة وأتمنى اسمع الإجابة من السادة الوزراء.

- النائبة فاطمة حسين متيغي المساعدي:-

تكملة ما تفضل به السادة النواب بما يخص الموارد المائية سؤالي هل هناك أجراء قانوني بالنسبة من يخل بنسب الإطلاقات المائية وهل هناك حل لذلك؟ عندي مشكلة في محافظة ميسان وطلب من بعض الأهالي في محافظة ميسان وعدم ردم بحيرات الأسماك خصوصاً مناطق الأهوار وزيادة نسبة زراعة الأراضي الزراعية فيها علماً أن هناك نسبة مرتفعة جيد جداً في نهر دجلة من المنسوب المائي ومن الممكن استغلالها هذه الجوانب، وكذلك هناك بعض الجهات التي تخلق الأزمات مثل ردم البحيرات والجفاف وغيرها بأعذار غير شرعية مع أشراك بعض الجهات العسكرية كإطفاء الكهرباء والضغط في ردم تلك البحيرات وهي ثروة حيوانية غير بسيط وتزيد من نسب المعيشة الكريمة وأن الأهالي ليس لديهم سبل معيشة سواء تربية الحيوانات والزراعة، أرجو النظر بعدم ردم البحيرات ولجوء بعض المواطنين لمصادر الموارد المحرمة وعدم تسجيع هجرة المواطن والتضييق عليهم ومعيشتهم، علماً أن البحيرات لا تصرف الماء الأن مياه دورية تستعمل وتنزل إلى نفس النهر وبمجرد تدويرها لكي تنمو الأسماك وأن الاستنفاد منها ولعدم خلق أزمة جديد ومفتعلة من قبل المدراء الموارد المائية في المحافظات خصوصاً مدير موارد المائية في ميسان.

- النائبة إخلاص صباح خضر الدليمي:-

في النظام السابق كانت لدينا مشاكل كبير وحروب مع ايران وخسرنا على أثرها جزء من شط العرب لكن في هذا النظام الحالي وفي هذه الحكومة الحالية اليوم العلاقات مع الدول وهي تركيا وايران في وجه عظمتها وعلاقاتنا جيد جداً ولا توجد خلافات سياسية حتى نعزي هذا الخلال بسبب الخلافات السياسية واليوم في أوج هذه العلاقات نرى تركيا لم تطلق علينا المياه لا في وقت الزلازل الآن إرادة السماء أجبرتهم على هذا الموضوع، أما ايران فقط غيرت مجرى الأنهار وقطعة الروافد ومنها رافد دربن دخان ودوكان طبعاً بالتأكيد هذه الكميات التي كانت تدخل هي سبعين متر عمق إلى دوكان واليوم صفر أما دربن دخان كانت أربعين متر واليوم هي أربعة أمتار طبعاً الحكومة عندما دخلنا موسم الجفاف أفرغت هذه السدود وتم معالجة به نقص شحة المياه وتركت بحيرة الثرثار التي هي تبخرت وبالتالي كان ممكن وفرغة سد الموصل وسد دربن دخان وكان من الممكن أن تأجل هذه السدود الآن الرطوبة والأجواء تساعد على بقاءها بينما بحيرة الثرثار لا نستطيع أن نساعد على إبقاءها بسبب الحرارة، أما المشكلة السياسية السيد الرئيس أنا أتكلم وأقول اليوم الحكومة مدعومة من هذه الدول بلذات وعلاقتها جيد جداً ونستطيع أن نأثر عليهم ولنا حكم في القرار السياسي والدليل عندما أرادة الحكومة قطع تصدير النفط الإقليم (٤٠٠) إلف برميل يومياً استطاعة أن تقطع نفط

الإقليم وخسرت الحكومة على أثرها (٦) ترليون سنوياً مقابل دعوة هي ربحها أذن الحكومة هنا خسرت (٦) ترليون سنوياً أما ترليون ونصف وبالتالي أذن الحكومة مؤثر ولها علاقات جيد مع تركيا وايران والدليل تركيا استجابة وقطعة نفط الإقليم واليوم نحن في أزمة مالية كبير والعراق يشهد أذن لماذا تطلب الحكومة أيضاً أطلاق المياه إلى الدولة العراقية وتغذي مناطق الجنوب بالذات التي تعرضت إلى جفاف كبير وأصبحت مجرفة تقريباً وجفاف وشحة أذن بالتالي هذا تتحمله الحكومة ونعزي هذه العلاقات التي لم تستثمر إلى حد الآن وعليها أن تستثمرها علاقاتها وممكن أن تعالج هذا الموضوع أيضاً السيد الرئيس لديه معالجات أخرى اليوم نسبة التبادل التجاري بينن وبين هذه الدول يعبر (١١) ترليون وبالتالي لماذا الحكومة لا تستخدم هذه كوسيلة ضغط أيضاً بناء السدود من عام ١٩٨٣ في زمن النظام السابق كان أخر سد بناء الدولة العراقية وفي ظل هذا النظام لم يبنى سد غلى حد هذه اليوم وأنا أناشد الحكومة وكنت أتمنى يوجد السيد أحمد الفتلاوي ممثل الحكومة أن تستخدم صلاحيتها مثل ما استخدمتها في قطع نفط الإقليم.

- النائب احمد مجيد متعب:-

في الحقيقة قبل قليل كان كلام السيد وزير الخارجية أن ما أكون مخطئ عندما طالبنا نحن كمجلس النواب أن نساعد انفسنا وأن نتوافق فيما بيننا هذا الكلام مخيب للآمال، نحن ننتظر الحلول من الحكومة المركزية الحكومة التنفيذية وزارة الخارجية ووزارة الموارد المائية مطالبة بحلول ترتقي بحجم المشكلة أو حجم الكارثة أذا نتكلم بصورة أدق من يطالبنا نحن بالتوافق والتعاون في ما بيننا هذا الكلام الحقيق كمجلس نواب نرفض، أما الموضوع الأخر عدد من النقاط قد تستفاد من عندها وزارة الموارد المائية ووزارة الزراعة ووزارة البلديات نقاط مختصر الاعتماد بصورة كاملة على منظومات الري الحديث من خلال خطة معينة من قبل ذوي الاختصاص ويعمل على تبطين جميع النواظم الاروائية لتقليل الضائعات بسبب التبخر واعتماد محطات معالجة المياه الثقيلة الحديثة والصديقة للبيئة التي يمكن من خلالها الاستفادة من مخرجات هذه المحطات في الري والسقي وتفعيل صلاحيات المحافظين ورؤساء الوحدات الإدارية في محاسبة وردع المتجاوزين استخدام الطائرات المسيرة عبر الأقمار الصناعية وغيرها من الوسائل الحديثة لرصد استخدام الثروة المائية ورسم الاستفادة من تجارب دول الخليج وخصوصً السعودية ودولة الأمارات في استخدام المياه المالحة وتحليتها والاستفادة منه في السقي، هناك مناشدة إلى السيد وزير الموارد المائية الرسول (ص) يقول (كلكم راعي وكلكم مسؤول عن رعيته) هناك شريحة كبير مظلومة هم أصحاب الإجازة الإجبارية لم نجد حلول حقيقية منصفة لهذه الشريحة نحن كمجلس نواب جمعنا التواقيع وطالبنا الحكومة المركزية أن تقوم بواجبها هؤلاء وصلوا إلى حد الحرمان من التقديم على شبكة الرعاية الاجتماعية لوجود تقاطع وظيفي لهم وهم خدموا الدولة وخدموا وزارة الموارد المائية لكثر من عشرة سنوات ونطالبكم بأدراج مظلوميتهم في جلسات مجلس الوزراء ونصافهم لكن توجد وصف حقيقي قانوني لمصطلح الإجازة الإجبارية ندعوكم لنصافهم وشمولهم بقرار (٣١٥) مضى عليهم أكثر من سنتين.

- النائب محما خليل قاسم:-

سمعنا الكثير ولكننا لم نسمع الحلول، سواء كان حلول أنية أو متوسطة أو طويلة الأمد الدستور هو زعيم الأوحد في المادة (١١٠) من اختصاصات العصرية المادة (٨) تخطط سياسات المتعلقة بمصادر المياه خارج العراق ومناسيب التدفق وتعامل مع الدول وفق القانون والأعراف الدولية، وتوزيع العادل اليوم الكل السلطة التنفيذية والتشريعية وحتى الوزراء مسؤولين على المياه السلطة التشريعية معنية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية بموجب الدستور اليوم أكرر كلام السيد رائد المالكي الحقيقة يعني.

- السيد شاخه وان عبدالله (نائب رئيس مجلس النواب):-

السيد النائب بموجب النظام الداخلي ما ممكن أن ترد على النائب واذا عندك شيء على الوزراء.

- النائب محما خليل قاسم:-

اليوم هناك تحديات مصيرية في البيئة العراقية الجفاف وشحة المياه والتلوث وكنا نتمنى من وزير البيئة موجود السيد رئيس الجلسة، سؤالي إلى السيد وزير الخارجية هل وكيل الوزير موجود هل حافظ العراق على الاستحقاق التاريخي في بلاد الرافدين من حصة المائية دولياً؟ سؤال الثاني إلى معالي الوزير الموارد المائية هل استفدنا من حصاد الأمطار مياه الأمطار كما يعمل في دول الجوار، السؤال الثالث إلى معالي الوزير هل نستطيع استخدام التكنلوجية في مياه المجاري البكتيرية النافعة ونستفاد منه المياه الثقيلة؟ هل بالإمكان معالي الوزير سحب المياه من الخليج العربي وسحبها إلى المحافظات الجنوبية واستخدامها كتقنية ما هي الحلول البديلة من هذه الإجراءات الأخرى؟ ويجب أن نضع كل هذا وأدعو إلى أنشاء مجلس مياه العراق.

- النائب عادل حاشوش جابر الركابي:-

الحقيقة السيد الرئيس لأهمية هذا الموضوع أنا غير مقتنع بهذه الطريقة المعالجة لقضية كبير تمس أمن القومي للبلد من شماله إلى جنوبه، نحن سابقاً جلسنا مثل هذه الجلسة وناقشنا مثل هذا النقاش وحضروا السادة الوزراء وكان الرد تركيا مزيد من القصف ومزيد من التوغل داخل الأراضي العراقية ومزيد من القواعد العسكرية ومزيد من تجفيف نهري دجلة والفرات وروافدهم.

- السيد شاخه وان عبدالله (نائب رئيس مجلس النواب):-

السيد النائب عندك مدة محدد المقترحات التي تراها ضرورية.

- النائب عادل حاشوش جابر الركابي:-

نحن الأسس السيد الرئيس تبنى بين الدول أما تكون هناك روابط ثقافية ودينية واجتماعية بين الشعبين والبلدين يراعي هذه الروابط، وأما أن تكون هناك مصالح اقتصادية أيضاً بين الطرفين للدولتين الجارتين والدول تحرص على أدامة هذه الروابط إذا افتقدنا هذه الاثنين هناك في حالة حصول مشاكل أو خلافات الدول تلجئ إلى القانون الدولي والشرعية الدولية أنا اسأل السادة الوزراء وكذلك الحكومة أي طريقة العراق سلكها من هذه الطرق مصالح تركيا محفوظة بالتمام والكمال بال هي تزيد في تمدد في عرض البلد وطولة (١٥-٢٠) مليار تدخل الخزائن التركيا بالمقابل للعراق، الموضوع الأخر لم نسمع مفاوضات أجرتها الحكومة العراقية متعاقبة ولم نسمع العراق قايض هذه المصالح التجارية الكبير لتركيا قايضهم مصالح مقابل المياه وهي ليست من أحد هي حصة العراق التي تحفظها القوانين السماوية والدولية والوضعية ولم نسمع هناك العراق هدد بإقامة دعاوي في المحاكم الدولية، لم نسمع العراق حتى لو هددت مجرد تهديد الجانب التركي بإقامة دعوة في المحافل الدولية السيد الرئيس لم يحصل كل هذا أنا اعتقد الموضوع كبير جداً وخطير نحن الأن نتكلم مجرد كلام ولا نعلم بما سوف تخرج هذه الجلسة أما أن تكون مثل سابقتها يجب أن تكون بمستوى الرئاسات الثلاثة الوضع في العراق كارثي وخطير الحكومة يجب أن تهتم اهتمام جاد في ذي قار الوضع كارثي لا أريد أن افصل لن تكلمت مع السيد الوزير مرات ومرات شمال ذي قار وجنوب ذي قار.

- النائب ياسر هاشم علي عباس الحسيني:-

الحقيقة ذكر السيد معالي وزير الخارجية عدم وجود سند قانوني في ما يخص قضية المنازعات في الفصل السادس الأمم المتحدة يخص التسوية السلمية المنازعات والمواد (١١,٣٣,٣٤,٣٥,٣٦,٣٧,٣٨,٩٩) هذه المواد كلها تعنى بقضية المنازعات بين الدول ولم نرى هناك تصعيد حقيق من الخارجية العراقية بصدد أزمة المياه وهذا الملف خطير يمس حياة وأمن اقتصاد البلد وحياة المواطنين لم نرى تصعيد وشكاوى من وزارة الخارجية جادة ومثل ما ذكر معالي الوزير ورمى الكرة في ملعب الكتل السياسية هنا نستوقف ونقول هو جزء من العملية السياسية وجزء رئيسي من العملية السياسية ولا بد من أن يعلي الصوت لذلك أنا أسجل اعتراضي على مغادرة السيد الوزير الخارجية لأهمية هذا الأمر والموضوع لا بد أن الحقيقة أما فبي ما يخص قضية وزارة الموارد المائية نحن سبق وأن تحدثنا سابقاً في هذا الأمر ولكن للأسف لم تمكن وزارة الموارد المائية من حصته المالية الحقيقة في موازنة ٢٠٢٣ والسنين التي تليها موضوع أنشاء السد ما بين شط العرب والخليج هذا موضوع مهم جداً وحسم العقود المبرمة من المشاريع هناك مشاريع مبرمة مشاريع استشارية ومشاريع تنفيذية مبرمة منذ ٢٠١٣ معالي الوزير كان حاضر به من عام ٢٠١٣ لم تحسم ولم يجرى حتى استلام وفتح باب الاستثمار للمشاريع القنوات الاروائية وهذه القنوات الحقيقة حينما يفتح المشاريع الاستثمارية بالإمكان الاستفادة منها بالقنوات المغلقة والري المغلق وهناك الحقيق الاستثمار مهم جداً للمزارعين ومهم جداً للنهوض بالخدمات الاروائية هذا من جانب ومن جانب أخر حسم التجاوزات وبالأخص تجاوزات البحيرات السمكية في شمال بابل وإلى هذه اللاحظة لم تحسم والكثير من الملفات معالي الوزير الحقيقة أنا أشد وأقدم لكم الشكر والتقدير الحقيقة لجهودكم الواضحة ولكن الأمر أكبر من هذا الموضوع نحتاج إلى تضافر الجهود ونحتاج إلى المضيء إلى الأمم المتحدة لحسم هذه الملفات وهي ملفات خطيرة.

- النائب عامر عبد الجبار إسماعيل:-

لدية حلول عملية تطبيقية لعلة المداخلة لا تسع سوف اقدمها مكتوبة الأن قدمتها هذه الحلول عام ٢٠٠٩ في مجلس الوزراء ولكن مجلس الوزراء أنى ذاك سعر النفط مرتفع يتعاملون الأمور بسطحية أهملت وأنا سوف اقدمها نحن قضية التفاوض الذي يحصل حالياً وأنا مشارك بالتفاوض في أيام الحكومة نذهب ونتوسل ونترجى للجانب التركي أعطيني مفاوض يتكلم مع الأتراك عندنا أزمة وظروفنا ومن هذا الكلام، والإطلاقات مجاملة يعني رئيس الوزراء ذهب وتم اطلاق دفعات ثلاثة أسابيع وتم قطعها والإيرانيين على أساس ربط السكك وقبل شهر تم أطلاقه في نهر الكارون ويومي فرحانين ونبشر وبعد ذلك يتم قطعه قضية الحلول جذرية نعم موجودة وتعالج أنا اقدم حلول مكتوبة خلال

خمسة سنوات تعالج بسقف زمني، النقطة الثانية نتكلم عنه أن الماء ثروة وطنية ملك كل الشعب العراقي مثل ما النفط ثروة وطني ملك لكل الشعب العراقي محافظة البصرة تستخرج النفط من رأس البئر توزع ثروات من الفاو إلى زاخو والماء يأتي زلال من تركيا يوصل إلى البصرة مياه أسنة كل المحافظات ترمي قاذورات وتذهب إلى البصرة وهذا ليس عدل ولا أنصاف.

- النائب ريبوار هادي عبد الرحمن:-

لا يخفى على حضراتكم أن الدستور العراقي بموجب أحكامة التي أكد به احترام مبدأ حسن الجوار وأقامه علاقات على أساس المصالح المشتركة حيث أن أزمة المياه التي يتعرض لها العراق بالوقت الحالي من دول المنبع وبالأخص نهري دجلة والفرات بشكل كبير على حياة المواطنين من حيث انحسار الزراعة والتربية الثروة الحيوانية لذلك يجب إيجاد الحلول التي تخفف من المعاناة شعبنا لحل أزمة المياه من خلال استخدام الصحيح للمياه الأمطار والإطلاقات التي تصل من دول المنبع في فصل الشتاء ولذلك من خلال بناء السدود كونه مشاريع استراتيجية ومن مهام الحكومة الاتحادية العمل عليها والحفاظ على المياه من الهدر كما حصل في السنوات السابقة، السيد الرئيس الموضوع الأخر أتمنى أن لا يكون الأعلام أو أطلب من سيادتكم بأن تقطع البث للأعلام السيد الرئيس نحن اليوم مجلس النواب هو ممثل الشعب نناقش الموضوع والمشكلة كبير بالنسبة للعراق والتي هي مشكلة المياه مع الأسف عدد الحضور الحالي في القاعة (٢٦) واحد السيدات والسادة النواب وجهوا أسئلتهم إلى السادة الوزراء وقدموا مداخلاتهم إلى السادة الوزراء من أين ينتظرون الجواب من الأعلام أو أونلاين يوصل نحن وصلنا المرحلة يقول للسادة الوزراء مفتاح القاعة في يديكم خلصنا سد الباب ونخرج من القاعة وأتمنى ذلك لا يكون للأعلام، نحن يومين نتكلم في موضوع المياه وكيف نطالب الجيران ونحن نناقش موضوع المياه (٢٦) نائب على عدد الحضور من مجموع (٣٢٩).

- النائب حيدر محمد حبيب السلامي:-

أحب اشكر السيد وزير العدل لتعزيز ما طرحنا هنا قبل أكثر من سنة بخصوص معاهدة الصداقة وحسن الجوار في عام ١٩٤٦ وهي فعلاً كان ممكن استخدامها كان في الحقيقة جواب السيد وزير الخارجية بخصوص بأن إعادة النظر كل خمسة سنوات بهذه الاتفاقية الحقيق مبرر اعتقد ما كان مناسب ممكن أعادة النظر لصالح العراق لماذا أعادة النظر للعراق ولماذا إعادة النظر لصالح تركيا هذا يجب ان يكون توضيح من قبل السيد وزير الخارجية، أيضاً نريد أن نعرف أسباب عدم زيارة السيد رئيس تركيا إلى العراق والحقيق كان ممكن استثمار هذه الزيارة لمعالجة شحة المياه أيضاً وكذلك الاتفاقيات ضرورية والتحرك ضروري نحن نشهد تحرك دبلوماسي حجم كبير في الحقيق ولكن النتائج ليس كانت بالنسبة بالحجم وبالدليل نحن يوجد عندنا علاقات طيبة مع دول تتجاوز على حدودنا وعلى مياهنا ويجب على الحكومة وعلى وزارة الخارجية تقييم هذا الأمر، في ما يخص الموارد المائية أتمنى من السيد وزير الموارد المائية يعطينا الإجراءات بشكل فعلي وواقعي بخصوص تبطين الأنهر وكذلك تقنيات الري الحديثة الأن بالحقيقة هناك مجسات لنا وصلنا لمرحلة نريد فقط مياه شرب بعض المناطق تحتاج مياه شرب واستخدام وليس للري يجب أن يكون إجابة واضحة من هذه الأسئلة.

- السيد شاخه وان عبدالله (نائب رئيس مجلس النواب):-

الآن بعد إكمال المداخلات الآن مجال السادة الوزراء لتوضيح الإجابة لما تم تقديمة من قبل السادة النواب لما لا يتجاوز عن (٥) دقائق يتفضل وزير العدل (خالد شوان).

- الدكتور خالد شواني (وزير العدل):-

في ما يتعلق بألية تنفيذ الأحكام التي صدرت من هيأة تحكيم باريس التي كانت بين الطرفين بين النزاع تركيا والعراق هذا الأمر الآن لدى الحكومة تستطيع الآن تستخدمه ملف وهي قيد المفاوضات مع الجانب التركي بهذا الخصوص وهي ملف الدولة وملف الحكومة بأجمعها وليست ملف وزارة العدل بشكل خاص ووزارة العدل جزء من هذه السياسة التي تتبنه الحكومة حول هذا الملف في ما يتعلق بالأليات المتوفرة القانونية لدينا التعامل مع قضية المياه لدينا اتفاقيات ثنائية مثل ما طرحة منذ ١٩٤٦ومنشور في عام ١٩٤٧ واتفاقية نافذ ومستمر لكن يفترض أن يتم تجديدها وتصليحها لكل مدة خمسة سنوات بناءً على طلب أحد الأطراف لذلك هذا ممكن أن يكون أساس قانوني الذي يستند عليه العراق في مطالبته أمام تركيا لمعالجة قضية المياه أضافة إلى بعض البرتوكولات الأخرى الذي تفضل معلي وزير الخارجية نائب وزير الوزراء على طرحة أنا هنا أتكلم على الجوانب القانونية والقضائية الآن الملف الدبلوماسي والتفاوض والأوراق الأخرى هي من اختصاص وزارة الخارجية أحد السادة النواب طرح قضية الاتفاقيات الدولية الشرعي التي تنظم عملية المياه وخاص الأنهر التي تمر أكثر من دولة هي أنهر جدولة المشكلة الأساسية من الناحية القانونية تركيا لم تنظم إلى هذه الاتفاقية ولم توقع عليها وبالتالي لم تستطيع أن تلزمها بتنفيذ هذه الاتفاقية والذهاب إلى الهيأة

التحكيمية أو المحكمة التي ممكن أن تستند عليها لتنفيذ هذه الاتفاقية هذه أحد، وقد طرح معالي نائب رئيس الوزراء تركيا لازالت تعتقد دجلة نهر وطني وليس دولي ولديها كامل السيادة على هذا النهر لذلك هذه المعوقات القانونية التي تعيق يعني موجود القضية الأخر الذهاب إلى التفاوض وكذلك المشاورات وكذلك اللجان التحكيمية من اختصاصات وزارة الخارجية وكذلك الحكومة بأجمعها أذا وصلنا إلى مرحلة التحكيم وإلى مرحلة الذهاب إلى الحلول القضائية سواء الذهاب إلى مجلس الأمن أو إلى الأمم المتحدة بالاستناد على المادة (٣٧) من ميثاق الأمم المتحدة أو المواد الأخرى ممكن هذه الخطوات لوزارة العدل يكون له دور من الناحية القضائية باعتبارها جهة التي تدير الدعاوي العراق الخارجية لكن كل هذا مدرج ضمن السياسة الدولة العراقية والحكومة العراقية في توجه هذا الملف وكيفية التفاوض بشأنه وسياسة التعامل مع المياه في تصور هي سياسة دولة لا يمكن أن ينفرد به طرف لا بد أن تكون جميع الجهود تتوحد للتوجه إلى هذا الموضوع الاستحصال حقوق العراق المائية.

- السيد عون ذياب عبد الله (وزير الموارد المائية):-

الحقيقة يوجد تكرار الكثير في الطرح وأنا سوف أختصر قدر ما أستطيع تم أثارت موضوع مذكرة التفاهم التي وقعت سنة ٢٠١٤ صادق عليها في سنة ٢٠٢١ ودخلت حيز التنفيذ فيها نصوص مفيد للعراق النص الرئيسي وتلتزم تركيا بتأمين حصة معقول وعادلة من مياه نهرين دجلة والفرات إلى العراق لكن هذه الحصة المائية لن تحدد مع الأسف هذه نقطة مهم كانت نحن أجرينا عدد من اللقاءات مع الجانب التركي وعدينا بروتوكول خاص بتأمين حصة مائية ثابتة لنهرين دجلة والفرات وتم رفعها إلى الجانب التركي عن طريق وزارة الخارجية وإلى حد الآن لم نجد استجابة من الجانب التركي حول هذا الموضوع، نحن أيضاً مستمرين بهذا الموضوع ونتابعه في هذه المذكرة مواضيع عديدة منها المركز البحثي الذي طرح أكثر في هذه الجلسة الحقيقة هذا المركز نحن هيأنا المستلزمات حالياً أيضاً لكن أنا شعوري الشخصي وكوزير معني بهذا الموضوع لم أجد رغبة جادة بالجانب التركي في السير بالاتجاه تحقيق هذا المركز بشكل كامل الحقيقة عدم رغبة وأنا أشعر هذا الشعور الآن يفترض يوجد خطوات عملية وقلت لهم باللقاء الأخير كانت هناك زيارة لدولة رئيس الوزراء إلى تركيا في ميسان الماضي كنت مع وقلت لهم بشكل صريح أعطونا بشكل صريح ونتعامل بشكل شفاف وواضح ونكون ناس واقعيين للأسف لم أجد رغبة جادة في هذا الجانب لكن نحن نسعى في اتجاه تقريب وجهات النظر معهم وأيضاً نحن ساعين في اتجاه تطبيق بنود هذه المذكرة لوجود نصوص مفيدة تخدم العراق تم طرح موضوع كبير والرأي المغلق وأساليب الرأي الحديث وهذا شيء طبعاً أساسي أنا شخصياً كنت أنادي بهذا الموضوع وأقول يجب أن نعمل على أن نستخدم المياه من المصدر إلى جذر النبتة هذا مفهوم البعض كان يعرفني عندي مثالية علية وخيال وهذا واقع نفذ في العديد من الدول الجوار وأن شاء الله نعمل بهذا الاتجاه، يعني بعض الإخوان طرحوا وغادروا بالنسبة لمحافظة ميسان لا أعرف موجود أحد يعني هناك العديد هل هناك خطة طوارئ للأسوأ هنا سوف أقول لكم الحقيق الأسوأ قد مر والحمد الله كان الأسوأ تحديد هو الصيف الذي مرين به الصيف كان قاسي جداً وكنا قلقين جداً الحمد الله مر الصيف بسلام بصراحة اقل الأضرار الممكن هذا ما نتمنى يعني مر بأقل ما يمكن من الأضرار لا أقول لا يوجد أضرار كبير لكن بأقل ما يمكن من أضرار نحن نعمل على المستقبل ويوجد بعض التفاؤل في السنة القادمة تكون سنة رطبة والأمور تتغير بشكل أفضل بكثير، موضوع الذي طرح حول السدود الحقيقة نحن مقترحين السدود حصاد مياه (٣٦) سنة في عموم العراق في البادية الجنوبية وفي بادية السماوة وفي الصحراء الغربية والبادية الشمالية والكثير من السدود مقترحة ونحن مهيأين لتنفيذها، السدود المقترحة من الإقليم نؤيد سدين دوكان ودربندخان هم سدان للعراق لكل العراق وبالفعل هذا الموضوع يرسخ ونريد يكون فهم موضوعي بكل الأطراف أن هذه السدود هي تخدم كل العراقيين نحن وفق الدستور يجب أن تدار أدارة مركزية وهناك تفاهم جيد عالي جداً بيننا وبين حكومة الإقليم وخاصة وزارة الزراعة والموارد المائية بالإقليم وعندنا علاقة جيد متطور معه في هذا الجانب نحن في مجال صيانة السدود حالياً للأسف الشديد نحن تحدث عن موضوع التخصيصات المالية للأسف كانت غير كافي وغير مجزية بحيث تم رفع فقرة مهم من البرامج الخاصة صيانة السدود والسدات أنا تفاجئه بالحقيقة حالياً نحن نحاول أن نحقق تقدم بهذا الجانب مع السيد دولة رئيس الوزراء وافق على تعزيزنا لكن ما تزال الأمور مع وزارة المالية سوف نحاول جهد الإمكان أن ينفذ هذا الموضوع بشكل يخدم مصالح وأن نستطيع أن ننفذ صيانة السدود سدي دوكان ودربندخان يعتبران سدان عراقيان صيانه ممكن أن نقوم به ويوجد جدية بهذا الجانب وليس فقط حديث، سد البصرة الحقيق الإخوان هذا العمل أحيل على أحدى الشركات الإيطالية وللأسف الشديد في القاضية اللوجستية توقفه عن توقيع العقد لكن أنا متأكد أن خلال هذا الشهر سوف يتم توقيع العقد وسير العمل بشكل جدي وبدون تأخير نأمل أن وإلى حد الآن من مسؤوليته الدراسة هذا مسؤولية الاستشاري حدد المكان الحقيق من المواضيع العديد ولا أطيل عليكم موضوع الاستمطار الصناعي هناك لجنة في هيأة المستشارين في رئاسة الوزراء معنية بهذا الموضوع ويوجد تقدم بهذا الموضوع

ويوجد تقدم، موضوع تحلية البحر حالياً كلفة محافظة البصرة ووضعة تخصيصات لهذا الموضوع وهذه خطوة إيجابية في الاتجاه تحلية مياه البحر ونحن من مؤيد هذا الموضوع الآن تضيف مصدر مائي إضافي غير تقليدي والكثير من الأمور أذا تحبون وأن لا يوجد عندي مانع أتكلم العديد منه، هذه السدود الحقيقة وردت ضمن الدراسة الاستراتيجية للمياه والأراضي بالعراق ولكن اغلبها هي سدود لغرض توليد التيار الكهربائي هناك تسعة سدود في الإقليم و(١٤) سد أخر على نهري دجلة والفرات لتوليد الطاقة منه سد باكر مان وسد طقطقا وسد دلكه وسد منداوه أن سد منداوه عليه جدل ونأمل أن نصل إلى نتيجة لهذا الموضوع، والكثير من الأمور التي تم طرحها واذا تحبون لا يوجد عندي مانع والوقت لخطة الوزارة للموسم الشتوي تم طرح هذا الموضوع مهم أيضاً نحن حالياً هناك نية لعقد اجتماع ثاني وتم عقد اجتماع الأول مع وزارة الزراعة وهناك اجتماع أخر سوف يعقد بهذا الغرض وناقش الموضوع بشكل تفصيلي وأنا متفائل أن تكون هناك زراعة جيد في الموسم القادم لكن المشكلة عندما نعطي قرار وفق هذا الخزين المتاح الخزين محدود ولكن المؤشرات التي أمامنا من كل الأقمار الصناعية والتوقعات تقول السنة القادمة أن شاء الله تكون سنة رطبة والأمطار سوف تكون مبكرة في شهر تشرين الأول هذا شيء نأمل واذا تحققت هذه الأمور وهذه التنبؤات سوف تكون عندنا فرصة حتى نأمن احتياجات الزراعية العام الماضي اعتمدت أساساً على الأمطار وطبعاً كان لها تأثير وتحقق مساحات جداً واسعة في هذا الجانب.

- السيد شاخه وان عبدالله (نائب رئيس مجلس النواب):-

هل يوجد موضوع ما تم الإجابة عن؟

- السيد عون ذياب عبد الله (وزير الموارد المائية):-

أنا أؤيدك فقط والحقيق واحد العلم تطور ونحن يجب أن نكون موضوعيين أنا لا أتكلم من فراغ كل الأقمار الصناعية الأمريكية والأوربية والفرنسية والروسية تقول هذه الحقيقة.

- السيد وكيل وزير الخارجية:-

السيد نائب مجلس النواب رئيس الجلسة الدكتور شاخه وان عبدالله المحترم أصحاب المعالي السادة الوزراء أصحاب السادة السيدات أعضاء مجلس النواب والسادة الخضور حضراتكم تعرفون أن معالي رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية قد بين بيان كافياً وكاملاً ولكن حدثة هناك بعض الأسئلة بعد ذلك إذا كان لا بد من تكملة، أولاً نحن مسرورون بهذا اللقاء هذا دلالة هم ووطنية عالية وصحوة هذا الشعب الذي عند نواب وممثلين لهذا الشعب بهذه الهمة العالية نحن معكم في التشخيص ونتمنى أن تكون معنا في العلاج الآن العلاج يحتاج الجميع من هذه المعالجات التي على سبيل المثال ذكر تطرق معالي نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية إلى اتفاقية الجزائر (٧٥) هذا يحتاج إلى همتكم وجهودكم الآن هذه مسألة تأتي أمامنا كل لحظة بيننا وبين الدولة الجارة الجمهورية الإسلامية الإيرانية يحتاج إلى حضراتكم للتشريع ثم تكون صورة واضحة، وزارة الخارجية تنفذ سياسة العراق الخارجية هي تتابع وتطبق السياسة الحكومية تحقيق لمصالح البلد وفي مقالنا هذا نرى أن لا معاهدات تحدد حصص مائية وكميات إطلاقات لصالح العراق علية تعمل الخارجية على التفاوض ممكن ضمن مظلة القانون الدولي مع دول الجوار بحثها على أطلاق حصص عادلة ومنصفة للعراق كذلك ترسل الخارجية بشكل مدروس مذكرات احتجاج إلى كل من تركيا وايران بهذا الخصوص، واري دان أتحدث عن خلاصة بالموقف التفاوض العراقي يقين أختصر الآن أعرف الوقت تأخر عليكم ولا أريد أن أطيل ولكن لا بد أن أوضح بعض الأشياء الركون إلى أساليب مذكرات الاحتجاج للاعتراض على مشاريع دول الجوار والتجاوزات الكبير على حصص العراق المائية وهو ما أصرت علية وزارة الخارجية عبر قنواتها الدبلوماسية في حماية حقوق العراق المائية قد لا يكون كافية عدم اعتراف دول الجوار مطالب العراق المشروعة ولذلك ينبغي على الحكومة العمل على أعداد استراتيجية وطنية للتفاوض مع دول الجوار وتعتمد الملفات والأوراق الضاغطة التي يملكها العراق أتجاه هذه الدول وفق لمبدا الصفقة أو السلة الواحدة وفق لما تضمنه القرار النيابي رقم (٢٥) لسنة ٢٠٠٩ وبخلافة فأن أي جهود دبلوماسية وإجراءات منفرد أخرى لم تشكل أي عقبة أمام مشاريع هذه الدول ولم تقود بالنتيجة لا أضاع المزيد من الوقت وهو ما تعول عليه دول الجوار في أنجاز مشاريعها المقامة على الأنهر المشتركة مع العراق وكذلك أريد أن أتحدث عن ضرورة تحديث استراتيجية أدارة الموارد المائية لمدة من ٢٠١٥ إلى ٢٠٣٥ وأن يتم ربط موضوع المياه بملفات المناخ ومواجهة التغييرات المناخية لتسليط ضغط عالمي على دول الجوار من أجل التوصل إلى اتفاقات عادلة لتقاسم المياه وبيان التزام العراق باتفاقية الأمم المتحدة عام ١٩٩٠والمبادئ التي حددتها بهدف الوصول إلى اتفاق منصف ومعقول تتحدد به حصة كل دولة من مياه النهر المشترك لكي تكون مياه عنصر أمن وسلام وتنمية لكافة شعوب المنطقة وبما يحقق الرفاهية والاستقرار والأمن لدول المنطقة وهناك مساعي مشتركة بين عدد من الدول للتقدم لدراج بند دائم على جدول أعمال

الجمعية العامة للأمم المتحدة تحت عنوان التعاون في قضايا المياه إذا المبعوث الهولندي للمياه (هنك اوفينك) إلى مبعوث العراقي الدائم لدى جنيف ضرورة وضع التعاون في مجال المياه في صدارة جدول الأعمال الجمعية العامة بما في ذلك اقتراح تحالف التعاون في مجال المياه العابرة للحدود عرضة دائرة المنظمات والمؤتمرات الدولية في وزارة الخارجية مقترح بهذا الشأن بهدف إبراز أهمية الموضوع ضمن أيطار أجندت التنمية المستدامة ٢٠٣٠ وهو ما تأييده عدد من المنظمات الدولية مثل مركز جنيف الدولي للمياه وسوف يكون منبراً للدول المتضرر من سياسات دول المنبع في الضغط المشترك تحشيد المواقف إزاء موضوع المياه والتعاون الدولي لمعالجة الشحة والتزام بمبادئ القانون الدولي ذات الصلة.

- السيد شاخه وان عبدالله (نائب رئيس مجلس النواب):-

الأخ معالي وكيل الوزير الأمور العامة لا نحتاجها فقط الأمور الخاصة.

- السيد وكيل وزير الخارجية:-

حتى أوضح الصورة تحدثوا عن الاحتباس الحراري العراق أنا أقول العراق ضمن العالم يسعى في هذا الموضوع عالمي وكان قبل أيام هناك اجتماع في هذا الموضوع في طهران حول هذا الموضوع الآن هذا يحتاج إلى علاج عالمي العراق يشارك الأخرين في هذه المسائل أنا يوجد عندي كلام لكن الآن أتوقف عن هذا الحديث.

- السيد شاخه وان عبدالله (نائب رئيس مجلس النواب):-

الحقيقة السيدات والسادة النواب كنا نعي هذا الخطورة أثناء أعداد الموازنة من قبل الحكومة ومن قبل مجلس النواب أثناء تشييع قانون الموازنة وكان المفروض لمجلس النواب موقف اتجاه تخصيصات وزارة الموارد المائية وكان المفروض تحفظ الكتل السياسية أيضاً يكون على المياه وليس على الأمور الأخرى، نظراً لأهمية هذا الملف وخطورة الوضع المائي ويمس حياه المواطنين نقترح تشكيل لجنة مشتركة من اللجان المعنية وبناءً على مخرجات الجلسة اليوم بتقديم تقرير يتم من خلالها تحديد مسؤولية الجانب التنفيذي والقيام بما هو ضروري وكذلك تحديد مسؤولية مجلس النواب بما يتعلق بتشريعات الضرورية لمعالجة شحة المياه والاعتداء على حصة العراق المائي، ترفع الجلسة.

رفعت الجلسة الساعة (٧:١٥) مساءً

****

****

****

***

**

*